مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية
كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الاول – المجلد الرابع والخمسون – يناير ٢٠١٧

دور السياسة الحكومية في تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات زراعة وتصنيع وتصدير القطن المصري

أ/ إيمان محمد أحمد محمد عبد الله
باحثة بقسم المالية العامة
كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

ملخص البحث[1]

يلقي البحث الضوء علي أربعة أهداف رئيسية **أولاً:** الأهمية الإقتصادية للقطن والسياسات الزراعية المتبعة بشأنه والتطور التاريخي لزراعته **ثانياً:** إنتاج القطن المصري وأهم الصناعات القائمة عليه **ثالثاً:** دراسة تسويق القطن المصري داخلياً وخارجياً والميزة التنافسية له في الأسواق العالمية **رابعاً:** رصد وتقييم السياسات المالية القائمة في قطاع القطن وإقتراح سياسة مالية للنهوض به وإستخلاص أهم تجارب الدول الناجحة في مجال دعم القطن مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند وتركيا والصين ولتحقيق أهداف الباحثة قامت بتوضيح تطورالمساحة المنزرعة من القطن والمراحل التي مر بها إنتاجه والسياسات الزراعية المتبعة بشأنه وأهم الصناعات القائمة عليه ومدي مساهمته في الدخل القومي والميزة التنافسية له بالمقارنة ببعض الدول التي تنتج أقطان منافسة للقطن المصري والمؤشرات الاقتصادية لصناعة الغزل والنسيج واستعراض السياسات المالية المطبقة علي القطاعات العاملة في القطن هذا وقد خلصت الباحثة علي أن هناك قصور شمل جميع مراحل إنتاج وتصنيع وتسويق القطن وكذا قصور من القائمين علي تنفيذ السياسات الزراعية المتبعة في القطن المصري وأن الأمر يستوجب تدخل الدولة لإنقاذ القطن المصري من كبوته الحالية للعودة به الي سابق عهده.

Absract

The research spots light on four main targets. **Firstly**: the economic importance of cotton, its agricultural politics and the historical development of cotton cultivation. **Secondly**: Egyptian cotton production and the important industries which depend on it.**Thirdly**: study of marketing of Egyptian cotton locally and abroad and its competitive edge in the international markets. **Fourthly**: observation and evaluation of the current financial policies in the cotton sector, suggestion of financial policy to promote it and extracting the most experiments of successful countries in sustain cotton field such as United States,India, Turkey and China.

And to achieve targets of researcher, she explained the development of cultivated area of cotton, its production phases, its agricultural policies, the important industries which depend on it, its contribution in the national income, its competitive edge compared to some countries which produce cotton competing Egyptian cotton, the economic indications of yarn and textile industry and review the financial policies applied to the workable sectors in cotton.

Researcher concluded that there is a failure including all production, manufacturing and marketing phases of cotton and also a failure of those who implement its agricultural policies. Therefore, there should be an intervention of the government to save Egyptian cotton from its current collapse to regain its luster.

مقدمة

يعتبر محصول القطن دعامة أساسية لإقتصاديات كثير من دول العالم ومصدر رئيسي من مصادر الدخل القومي بها حيث يستوعب أعداد كبيرة من العمالة سواء كانت زراعية أو صناعية وتقوم عليه العديد من الصناعات مثل صناعة الحليج وصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وصناعة الزيوت والصابون والأعلاف.

وتأتى الصين في المرتبة الأولى عالمياًمن حيث إنتاج الأقطان و تنتج (٧,٣) مليون طن سنويا ، تليها الهند (٥,٨) مليون طن ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية (٣,٤) مليون طن, وتستحوذ هذه الدول على نحو ثلاث أرباع الإنتاج العالمي من الأقطان.

وتمثل صادرات الغزل والنسيج (٤%) من الناتج القومي الذي يبلغ(١,٨٥٩)تريليون دولار في الهند وتقدر هذه القيمة بـ (١١%) من إجمالي صادراتها بينما تبلغ هذه النسبة(٣%) في الصين من إجمالي الناتج القومي الذي يبلغ (٨,٢٢٧) تريليون دولار وتمثل(١٢%) من إجمالي صادراتها كما تبلغ هذه النسبة في الولايات المتحدة الامريكية (١,٠٢%) من إجمالي الناتج القومي الذي يبلغ (١٦,٢٤) تريليون دولاروتمثل (١,٣٥%) من إجمالي صادراتها,ويبلغ عدد العاملين في قطاع الغزل والنسيج بالهند(٤٥) مليون عامل وهو يمثل نسبة (٦,٥%) من إجمالي عددالعاملين البالغ عددهم(٦٩٢) مليون عامل بينما يبلغ عدد العاملين في هذا القطاع في الولايات المتحدة الأمريكية (٢) مليون عامل وهو يمثل نسبة (١%) من إجمالي عدد العاملين الذي يقدر(١٩٧) مليون عامل كما يبلغ عدد العاملين في هذا القطاع في الصين (٣٥) مليون عامل وهو يمثل نسبة(٣٦%)من إجمالي عدد العاملين البالغ(٩٥٩)مليون عامل وتبلغ القيمة المضافة في القطاع الزراعي بالهند (١٨%) وفي الصين(٨,٧%) أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتبلغ (١%) فقط[١] .

هذا ولقد لعب القطن المصرى دورا هاما فى التاريخ المعاصر اقتصاديا وسياسيا و إجتماعيا وأسهم فى بناء الإقتصاد المصرى وكان له دور أيضا فى تمكين البلاد من تنمية قدراتها خلال الظروف الصعبة التى واجهتها فى العقودالأخيرة[٢].ويعد أهم المحاصيل التي ترتبط به صناعات عديدة تستوعب أعدادكبيرة من العمالة تقدر بحوالي(٢٥%)من القوي العاملة (عمالة زراعية وصناعية) ويعتبر ايضاًمن أهم الموارد الرئيسية للنقدالأجنبيالذي تحصلعليه البلاد وذلك لقاء تصديره الي الخارج في صورة قطن خام أوغزول ومنسوجاتويأتي بعد قطاع الصناعات الإستخراجية[٣].

وقد إعتمدت صناعة الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة لفترة طويلة علي محصول القطن المصري , و هي تعدمن أهم قطاعات الصناعة الوطنية المصرية حيث يبلغ عدد المنشأت الصناعية التابعة لها حوالى(٤٧٥٠) منشأه تابعه لقطاع الأعمال العام والخاص والإستثمارى .

ويقدر إنتاج قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر بحوالى(١٩) مليار جنيه سنوياً كما يبلغ حجم صادراته حوالى (١٢) مليار جنيه

---

(١) http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/tableview.aspx

(٢) د.محمد السيد عبد السلام ، محمد عبد الرحمن نجم: القطن المصرى صعوبات الحاضر وطموحات المستقبل، مطبعة مودرن الاسكندرية ،٢٠٠٩، ص ١٩٨-٢٠٣.

(٣) أ.د محمد عمر ابو دوح : إمكانيات السياسات المالية في تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في مصر في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراة جامعة الاسكندرية ،٢٠٠٢، المقدمة صفحة ب- و .

طبقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء[٤] .

وقد بلغت صادرات الأقطان المصرية مضافاً اليها صادرات منتجات الغزل والنسيج والملابس خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ الي٢٠١٣ حوالي (٨٧) مليار جنيه وكان لحصيلة تلك الصادرات دوراً فعال فيتغطية جزء كبير من واردات البلاد من السلع الأساسية المستوردة خاصة القمح والأسلحة .

وشهدت الساحة القطنية في السنوات الأخيرة الكثيرمن المتغيرات المحلية والعالمية أدت الي تدهور زراعة وتصنيع وتصدير القطن وبدا ذلك واضحاً في عدم وجود توافق بين المساحة المنزرعة من القطن ومتطلبات الصناعةمنه حيث لا تتجاوز تغطية الصناعة الوطنية من إحتياجاتها من القطن المصرى نسبة (٣٥%) من حجم إحتياجاتها الكلية وبذلك زاد الإعتماد على إستيراد القطن من الخارج لرخص سعره بالمقارنه بسعر الأقطان المصرية بالرغم من أنه أقل جودة[٥].

ويقف القطن وصناعة الغزل النسيج فى مصر حاليا في مفترق طرق، واذا ماأستمرت السياسات الحالية والتشريعات الحكومية الخاصة بشأنه بدون وضع سياسة تهدف الي تصويب مسار هذا القطاع فسوف يكون هناك المزيد من التراجع والخسارة للاقتصادالقومي.

لذلك فإن الوضع يحتم ضرورة تقيم السياسة الحكومية القائمة بالقطاعات المرتبطة بالقطن للتعرفعلي مابها من جوانب إيجابية وجوانب قصور وإقتراح سياسة حكومية تعمل علي تلاقي مصالح كل الأطراف المتعاملةبهذه القطاعات حتي يعود القطن الي سابق عصره كمحصول إستراتيجي يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية.

مشكلة الدراسة وهدفها

ترتبط المشاكل التي تعاني منها القطاعات المتعاملة في القطن سواء الزراعية أو التجارية أو الصناعية مع بعضها البعض فالتراجع في كم المحصول يتبعه تراجع على مستوى جميع القطاعات الأخرى المتعاملة في القطن وقدأدت هذه المشاكل مجتمعة الي الإرتباك الذي يسود موقف القطن المصري حالياً (زراعة وصناعة وتصدير) ومن المتوقع أن يستمر ذلك مالم تتبلورإستراتيجيه متكامله للتعامل مع القطن إنتاجاً وتصنيعاً.

وانطلاقا من ذلك تهدف الدراسة الى توضيح:

١- الأهمية الإقتصادية للقطن المصرى و الصناعات القائمة علية .
٢- مشاكل قطاع القطن .
٣- السياسات الحكومية(ضريبية – إنفاقية – إئتمانية) المطبقة في قطاعات زراعة وتصنيع وتصدير القطن و كذا التشريعات و القوانين الخاصة به .
٤- السياسات الحكومية المقترحة لرفع كفاءه أداء قطاعات القطن (زراعة وتصنيع وتصدير).

وتأتى أهمية الدراسة من أهمية القطن المصرى عالميا و محليا لما يتمتع به من صفات تكنولوجية فائقة أكسبته شهرة عالمية متميزة عن باقى أقطان العالم و ايضا من أهميتة بالمساهمة بصورة او بأخرى فى رسم الخريطة السكانية و التوزيع الجغرافى للعديد من المدن المصرية مثل (المحلة الكبرى و كفر الدار وشبرا الخيمة و غيرهم)

[٤] أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا: ندوة النهوض بالصناعات النسيجية-إتحاد الصناعات النسيجية,٢٠١٢.
http://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?ID=131797#.U69Gp5SSzh .

. هذا بالاضافة الى مساهمتة كمصدر رئيسى للعملات الصعبة للدخل القومى المصرى منذ بدء زراعتة على نطاق تجارى واسع سواء تم تصديرة فى صورة قطن خام او منتجات قطنية مصنعة .

ولكون القطن المصرى والصناعات القائمة عليه من الأمور التى يمكن البناء عليها للأنطلاق الى المزيد من التصدير خاصة وأن مصر تتمتع بما يسمى (المزايا النسبية) المتمثلة فى خامة القطن المصرى و العمالة الرخيصة والسوق الكبيرة , وسوف تتناول هذه الدراسة الافكار النظرية والمراجع وكافة الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع الدراسة لتحليل إمكانيات القطاع للوقوف على أوجه القصور فى السياسة الحكومية المطبقة حالياً على مستوى كافة القطاعات المتعاملة فيه وأقتراح سياسة حكومية يمكن أن تساهم فى رفع أداء القطاعات المتعاملة فى القطن من زراعة وغزل ونسيج وتصدير لتعزيز قدرتها التنافسية على نحو يدعم دورها فى التنمية الأقتصادية .

الأهمية الإقتصادية للقطن المصري

في حقبة الخمسينيات والستسنيات وأوائل الثمانينيات كان القطن المصري يمثل مكانة هامة في الزراعة المصرية كونه عمود الزراعة الفقري ومحصولها الأول ، وبالدرجة نفسها عماد صناعة مصر الأولي ، وهي صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وبهذه الصفة المزدوجة الزراعية – الصناعية مثل القطن قلب الإقتصاد المصري الفعال إنتاجاً ودخلاً وعمالة وتجارة وذلك حتيعهد قريب .

وبلغت صادرات الأقطان المصرية مضافاً اليها صادرات منتجات الغزل والنسيج والملابس خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ الي ٢٠١٣ حوالي (٨٧) مليار جنيه وهذه المبالغ من العملة الصعبة كان لها دور فعال في تغطية جزء كبير من واردات البلاد من السلع الأساسية المستوردة خاصة القمح والأسلحة[٦].

هذا وقد تراجعت الأهمية الأقتصادية لمحصول القطن المصرى بسبب دخول دول منافسة لها وإرتفاع سعره عالمياً مما أدي الي تراجع الكميات المصدرة منه بالإضافة الي إنخفاض إستهلاك المصانع المحلية منهوالإتجاه الي إستيراد أقطان أجنبية من الخارج لرخص ثمنها ، كما أدى توقف الدولة عن تحديد سعر حد أدني لشراء القطن من المزارعين بعد صدور قوانين تحرير تجارة القطن عام ١٩٩٤ وزيادة المخزون وتراكمه في بعض السنوات وصعوبة تسويقهو عزوف شركات الأقطان عن إستلامه من المزارعين الي عزوفهمعن زراعة القطن وأتجاهم الي زراعة محاصيل أُخري بديلة أكثر ربحية مما أدي الي إنخفاض القدرة التنافسية للقطن المصري في الاسواق وتراجع الأهمية الأقتصادية له , ويخشى أن يؤدى ذلك الى فقدان مكانة القطن المصري والتي كانت بين أقطان العالم لا تتمثل في كمية القطن المنتجة فقط بل تتميز بأقطانها طويلة التيلة الممتازة وتتصدر دول العالم في إنتاجها .

وفي هذا السياق ومن خلال دراسة تجارب بعض الدول التي إنتهجت سياسات من شأنها الإهتمام بمحصول القطن وزيادة المساحات المنزرعة منه سعياً لمنافسة القطن المصري وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، والصين والهند والإتحاد الأوروبي تحاول الدراسة الإجابة علي سؤال هام وهو

http://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?ID=131797#.U69Gp5SSzh01-

كيف يمكن العودة بالقطن المصري لمستواه السابق من خلال الإستفادة بسياسات تلك الدول .

هذا وقد تعرض القطاع الزراعي المصري خلال النصف الثاني من القرن العشرين لتنفيذ عدد من السياسات الإقتصادية والإجتماعية،وقد ادي ذلك إلي حدوث تغيرات جذرية في عمليات إنتاج وتسويق وتصديرالمحاصيل الزراعية[٧] ويعد محصول القطن من الحاصلات الزراعية وإن لم يكن الوحيد منها الذي شهد لفترات طويلة مضت صور عديدة من التدخل الحكومي الذي تمثل في العديد من القيود الموضوعة والمفروضة علي هذاالمحصول [٨].

وقد أدى ذلك الى حدوث تدهور فى المساحة المنزرعة منه حيث أنه بعد أن كانت المساحةالمنزرعة من القطن تناهز المليونين من الأفدنة عام ١٩٦٢، أخذت تهوي الي التناقص حتي صارت (٥٣٥,١) ألف فدان عام ٢٠٠٣الي أن وصلت الي (١٢٠) ألف فدان عام ٢٠١٦ ، أي تراجعت إلي مايقرب من(٦%)مما كانت عليها في الستينيات ، وقد نتج عن هذا التراجع في المساحة ، التراجع في الإنتاج حيث تراجع إنتاج مصر من القطن من حوالي (٨-٩) مليون قنطارمتري في عقد الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين إلي أقل من أربعة ملايين قنطار متري في عام ٢٠٠٣ثم الي (١,١) مليون قنطار عام ٢٠١٥وبتتبع المساحة المنزرعة من محصول القطن في مصر نجد أنها أخذت أتجاهاً عاماً تناقصياً خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٩حيث تتناقص بمقدار سنوي بلغ (٢٦.٨٣)الف فدان ، بما يعادل نحو(٤.٢%) من المتوسط السنوي والبالغ حوالي (٦٢٢.٣) ألف فدان خلال هذه الفترة [٩] .

ويوضح الجدول رقم (١) المساحة المنزرعة من القطن المصري وإنتاجية الفدان وإجمالي الناتج و أهميتة النسبية من الأنتاج العالمى خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤ , ويلاحظ من الجدول أن المساحة المنزرعة من القطن بلغت حوالي(٦٥٣) الف فدان في عام ٢٠٠٥ وتناقصت تدرجيا الى أن وصلت الى (٣٧٦) الف فدان في عام ٢٠١٤أى بأنخفاض قدرة (٤٢%) خلال هذه الفترة كما أن الإنتاج الكلي من محصول القطن قد إتسم بالتناقص التدريجي خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغ حوالى (٢,٢٠) مليون قنطار موسم ٢٠١٤ بعد أن كان (٤.٠٨) مليون قنطار موسم ٢٠٠٥.

وتشير هذه النتائج إلي إنخفاض محصول القطن في مصر موسم ٢٠١٤ الي حوالي (٥٣.٩٢%) مما كان عليه خلال موسم ٢٠٠٥ والذي كان يعتبر بداية حقيقية للتطبيق الفعلي لقوانين تحريرتجارة القطن الصادرة عام ١٩٩٤ ويجب النظر جيداً إلي دلالة وأسباب ذلك حيث أنه من الوهلة الأولي يمكن القول أن التدهور الحقيقي في زراعة القطن في مصر بدأ يظهر بشدة منذ تحرير تجارة القطن وفي هذا الشأن يمكن تفسير ماحدث إلي وجود قصور في هذه القوانين أو قصور في تطبيق ما تضمنته .

---

[٧]- عزام عبد اللطيف علي : دراسة اقتصادية لمحصول القطن في جمهورية مصر العربية ،رسالة ماجستير ، ،كلية الزراعة ، جامعة طنطا ٢٠٠٤ ، ص٢١٣.

[٨]- محمد مصطفي عبد العاطي :تحليل اقتصادي قياسي للصادرات القطنية المصرية، رسالة دكتوراه , كلية الزراعة ،جامعة الاسكندرية ،٢٠٠٤، ص١٠٠.

[٩]- مي موسي محمد : اقتصاديات تسويق محصول القطن في مصر رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ،جامعة الاسكندرية ،٢٠١٢ ،ص٤٧.

جدول رقم (١) تطور الانتاج من القطن المصري وأهميته النسبية مع الإنتاج العالمي خلال الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٤)

السنة	مصر			العالم			نسبة مصر/ العالم %
	المساحة الف فدان	متوسط الإنتاجية ق/شعر/ فدان	إجمالى الناتج ١٠٠٠قنطار / شعر	المساحة الف ايكر	متوسط الانتاجية ق/شعر/ ايكر	اجمالى الناتج ١٠٠٠قنطار / شعر	
2005	653.203	6.25	4082.52	83915	5.90	495098.50	0.825
2006	550.625	7.80	4294.88	85020	5.90	501618.00	0.856
2007	586.792	7.72	4530.03	82418	6.37	525002.66	0.863
2008	312.708	7.59	2373.45	75919	6.13	465383.47	0.510
2009	287.976	6.59	1897.76	74693	5.83	435460.19	0.436
2010	374.814	7.00	2623.70	82358	6.10	502383.80	0.522
2011	525.392	7.02	3688.25	89102	6.24	555996.48	0.663
2012	340.353	6.36	2164.65	83839	6.36	533216.04	0.406
2013	292.246	6.43	1879.14	80765	6.50	524972.50	0.358
2014	375.979	5.84	2195.72	84264	6.19	521594.16	0.421
متوسط الفترة	430.009	6.86	2973.01	82229.30	6.152	506072.58	0.59

المصدر : مجلة إتحاد مصدرى الأقطان بالأسكندرية العدد ١٤٦إابريل ٢٠١٦ صفحة ٤١ -٧٤

وقد أرجعت دراسة سابقة حدوث إنخفاض تدريجي مع الزمن في إنتاج القطن المصري إلي فشل السياسة الإنتاجية في العمل علي إستقرار مساحة القطن ، وكذلك فشل هذه السياسة في تنمية إنتاجية المحصول نتيجة فشل السياسة في إحداث تطور تقني من خلال تحسين التقاوي وتوزيع الأصناف بشكل مناسب جغرافياً والعمل علي مقاومة آفات المحصول وغيرها[١٠].وأياً كان السبب في ذلك فنري أن الأمر أصبح جد خطير ويجب البحث عن الأسباب الحقيقية وراء هذا التدهور لما له من تأثير ضار علي الإقتصاد المصري بصفة عامة وعلي جميع القطاعات الأُخري العاملة في مجال تسويق وتصنيع القطن المصري بصفة خاصة.

هذا ولقدإحتلت مصرعام ١٩٨٠ المركز الثامن بين دول العالم المنتجة للقطن,حيث بلغ إنتاج العالم من القطن هذا العام حوالي (٤٢) مليون طن توزعت علي الدول الرئيسية المنتجة بالنسب التالية : روسيا (٢٢,٣%)، الولايات المتحدة (٢٠,٧%) ، الصين (١٦,١ %) ، الهند (٨,٩%) وباكستان (٤.٧%) البرازيل (٤.١%) ، وتركيا(٣.٢%) ، ومصر (٣,١%)، المكسيك (٢,١%)، الأرجنتين (١,١%)[١١].وقد حافظت مصر علي مركزها الثامن في إنتاج القطن بالنسبة للعالم حتي عام ٢٠٠٣لإرتفاع الإنتاجية ، ولكن بنسبة منخضة عن عام ١٩٨٠ ، حيث بلغ إنتاج العالم من القطن عام٢٠٠٣ حوالي (٥٦) مليون طن توزعت علي الدول الرئيسية المنتجة بالنسب التالية : علي الترتيب الصين (٢٨,٨%) ، الولايات المتحدة الأمريكية (١٧,٩%) ، الهند (١١,٢%) باكستان (٩%) ، روسيا (٨,٢%) ، تركيا (٤,٤%) ،

[10] Agric.Econom.and social sci.,Mansoura univ .vol.5(1):89-101,2014

[١١]- سارة حسن منيمنة :جغرافية الموارد والانتاج ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٤, ص .١٥١

البرازيل (٣,٩%) ، مصر (١,١%)[١٢] . واذا كانت مصر لاتأتي في مقدمة دول العالم من حيث كمية القطن المنتجة إلا أنها تتميز بأقطانها الطويلة التيلة الممتازة والطويلة التيلة وتتصدر دول العالم في أنتاجها .

وبالنظر الي الجدول السابق والذي يوضح تطور الإنتاج من القطن المصري وأهميته النسبية مع الإنتاج العالمي خلال الفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٤ تبين إن إنتاج مصر من القطن الخام عام ٢٠٠٥ بلغ حوالي (٢٠٤.١٠) ألف طن بنسبة (٠,٨٢%) من الإنتاج العالمي البالغ في نفس العام حوالي (٢٤٧٥٥) ألف طن، مع أخذ الإنتاج العالمي من القطن الخام نحو الزيادة عن عام ٢٠٠٥ ، بينما كان الإنتاج المصري عكس ذلك تماماً حيث كان السلوك العام لإتجاهه يسير نحو التناقص باستمرار حيث إنخفضت الأهمية النسبية لإنتاج القطن الخام المصري بالنسبة للإنتاج العالمي من (٠.٨٢%) عام ٢٠٠٥ الي (٠.٤٢%)عام ٢٠١٤ .

تطور إستهلاك المغازل المحلية من الأقطان المصرية والأجنبية

ظلت المغازل المحلية لفترة طويلة المستهلك الرئيسي للقطن المصري ولكن تواكب مع قوانين تحرير تجارة القطن عام ١٩٩٥ أن بدأ إستهلاك المغازل من الأقطان المصرية يتخذ إتجاهاً عاماً تنازلياً حيث أنها إستهلكت حوالي (٨٥%) من إجمالي المعروض من القطن المصري عام ١٩٩٥ تناقص الي (٦٤%) عام ٢٠٠٠ ثم الي (٢٥,٦%) عام ٢٠١٤ ، وذلك بسبب إرتفاع أسعاره الي مستويات تتعدي قدرة المصانع ، وبالتالي تم تعويضه بالأقطان الرخيصة المستوردة لسد حاجة المغازل المحلية من الأقطان،أما الأقطان المستوردة فقد بلغ إستهلاك المغازل المحلية منها حوالي (١٢٠) ألف قنطار موسم ٢٠٠٢ وارتفعت إلي (١,٨٠) مليون قنطار عام ٢٠١٠ ثم إرتفع الي (٢,٢٦) مليون قنطار عام ٢٠١٤ بمايمثل نحو (٧٥%) من إجمالي ما إستهلكته المصانع المحلية في ذلك العام.

تسويق وتجارة القطن داخلياً وخارجيا

تهدف السياسة التسويقية القطنية الي تصريف أكبر قدر من الأقطان بأحسن وأنسب الأسعار وأن يكون المخزون أو الفضلة المتبقية في نهاية كل موسم قطني في أضيق الحدود ،هذه الفضلة تمثل مخزون أمان للموسم التالي ويمكن القول بأنها يجب أن تتراوح مابين (١٠-١٥%) من حجم المحصول بحسب ظروف كل موسم قطني .هذا وقد مر القطن المصري بالعديد من الأنظمة التسويقية منذ بدء زراعته وحتي عام١٩٦١ ثم التطورات التي تمت في شأنها ووصولاً الي سنة ١٩٩٤(صدور قوانين تحرير تجارة القطن)[١٣] .

وتمثل سياسة التعامل مع العالم الخارجي أحد المحاور الهامة للسياسة الإقتصادية للدولة خلال المرحلة القادمة وهي مرحلة بناء النهضة الإقتصادية الشاملة التي تستهدف إستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها مصر من أجل تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الإنتاج ويتطلب ذلك بالضرورة زيادة معدل الإستثمار كما يتطلب إيجاد الأسواق

3-FAO 2003,P122

[١٣]- عبد المنعم محمود قاووق تسويق القطن والأجهزة المشتغلة به في الماضي والحاضر، مطابع السفير، ١٩٩٨ ص ص٥٦-٥٨.

اللازمة لتصريف هذا الإنتاج والذي يحتاج إلي حجم من الطلب يعجز السوق المحلي علي إستيعابه [١٤] . ومن أهم الاهداف التصديرية تسويق اكبر قدر من الأقطان لمقابلة جزء من التزامات الدولة بإعتبار عملية التصديرهي المرحلة الأخيرة في عمليات تسويق القطنلذلك فإن الأمر يتطلب المحافظة علي الأسواق الخارجية بصفة عامة والأسواق التقليدية بصفة خاصة وفي نفس الوقت بذل مجهود لفتح أسواق جديدة [١٥] .

- **التسويق الداخلي للقطن المصري**

لقد مر التسويق الداخلي للقطن في جمهورية مصر العربية خلال القرن الحالي بعدة مراحل مرتبطة بالسياسة الإقتصادية وعلي الرغم من وجود بعض التداخل بين هذه المراحل إلا أنه يمكن تميزها تاريخياً بثلاث مراحل وهي:تسويق القطن في ظل التسويق الحر(مرحلة ماقبل عام ١٩٦١) ،تسويق القطن في ظل نظام التسويق التعاوني بداية من ١٩٦١ حتى ١٩٩٤ ،تسويق القطن في مرحلة التحرر الإقتصادي بداية من ١٩٩٤ حتى الان .

- **التسويق الخارجي للقطن المصري**

تلعب الصادرات دوراً كبيراً في إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء، فللصادرات وظيفة مزدوجة في هذه الإقتصاديات، وتتمثل وظيفتها الأولي في مدي ماتوفره من نقد أجنبي لتمويل برامج وخطط التنمية الاقتصادية في هذه الدول ولدفع عجلة التنمية بها ، فضلاً عن سداد قيمة ماتحتاجه من واردات من سلع أما الوظيفة الثانية فتتمثل في أنها أي (الصادرات) تمثل الوسيلة التي يمكن بموجبها للدولة تصريف فوائض إنتاجها المحلي ، ويعتبر القطن المصري المحصول التصديري الزراعي الأول بين قائمة الزروع التصديرية في جمهورية مصر العربية ، وقد يتوقف مقدار مايتم تصديره للخارج علي الفائض منه بعد إستيفاء الطاقة الإستهلاكية من القطن [١٦].كما يعتبر القطن من أهم المحاصيل الزراعية التي تدخل في التجارة الدولية، وتحتل صادرات القطن الخام مكانة هامة بين الصادرات الزراعية، فضلاً عن ميزته النسبية مقارنة ببعض المحاصيل الزراعية الأخري المنافسة له بالإضافة إلي مساهمته في الدخل القومي وتوفير فرص عمل في مراحل الإنتاج والتصنيع والتصدير ، وقد كانت مصر تسهم بنحو (٨%) من الصادرات العالمية للقطن خلال الفترة الممتدة بين عامي ٦٣-١٩٦٥ [١٧] . والآن لدينا أزمة فى أننا نزرع قطنا لا نصنعه، ونصنع قطنا لا نزرعه.

هذا ولقد مرت السياسة التصديرية للقطن المصري بعدة مراحل بدأت بمرحلة سيادة نظام التسويق الحر (ما قبل عام ١٩٦١) ثم مرحلة تدخل الدولة في سوق القطن عن طريق لجنة القطن بداية من عام ١٩٦١ بتحديد أسعار البيع للتصدير تلتها مرحلة أُخري واكبت تعرض مصر للعدوان الثلاثي ثم تلي ذلك الحصار الإقتصادي، علاوة علي العراقيل التي وضعتها الدول المعتدية أمام الأقطان المصرية وتوسعت بعض الدول في زراعة القطن ومنها

[١٤]- حازم توفيق الزنقلي : دراسة اقتصادية لصادرات القطن المصري ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٥ ص٧٨.

[١٥]- عبد المنعم محمود قاووق: تسويق القطن والأجهزة المشتغلة به في الماضي والحاضر مرجع سبق ذكره ص ص١٨٥،١٨٦،٣٧٤.

[١٦]- د.فؤاد مرسي : التخطيط الراهن للتصدير ،مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد ٣٣٨ ،القاهرة ، ١٩٦٩.

OxfordEconomicAtlas,1973,p.28 ٢-

السودان وزادت من إنتاج الأقطان طويلة التيلة وبيعها بأسعار منخفضة ، هذه المرحلة هي مرحلة إنتقالية حقيقية، وتم إعادة فتح البورصة بعد ضمان سلامة إدارتها ثم بدأت مرحلة أخري تتميز بوضع سياسة تصديرية للأقطان المصرية علي أُسس ثابتة لتحديد أسعار البيع قبل بدء الموسم بوقت كافي والتعرف علي حالة الإنتاج والإستهلاك العالمي وإتجاهات الأسعار العالمية ، و بداية من ١٩٩٤ يتم انتهاج سياسة تصديرية في إطار برنامج التحرر الإقتصادي.

الطلب العالمي علي القطن المصري

لم تحقق كمية الصادرات من القطن المصري ما يساعدها علي المنافسة في السوق العالمي حيث أنه بالرغم من إرتفاع متوسط كمية الصادرات العالمية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤ لتصل الى حوالي (٨٢٦٦,١٧) الف طن فأن متوسط كمية الصادرات المصرية من القطن خلال تلك الفترة بلغ حوالى (٧٨,٩١)ألف طن بنسبة بلغت حوالي(٠,٩٥%) من متوسط إجماليالصادرات العالمية خلال تلك الفترة .

وتتوقف الميزة التنافسية للصادرات القطنية علي

- **القدرة علي الوفاء بمتطلبات التصدير**

يقصد بالقدرة علي الوفاء بمتطلبات التصدير قدرة الدولة على إستقرار إنتاجها من القطن بإعتباره المحدد الرئيسي لقدرة الدولة علي مواجهة متطلبات التصدير الخاصة بها،ومن الأمور الهامة تحديد القدرة علي الوفاء بمتطلبات التصدير وذلك حتي تبني الثقة بين المستوردين والمصدرين مما يساعد علي الحفاظ علي الأسواق الخارجية ، حيث يؤدي تعرض الإنتاج للتقلبات الشديدة من عام لآخر إلي تأثير سلبي علي المركز التنافسي للصادرات من السلع الزراعية ومنها القطن .

- **السعر النسبي وظروف الطلب**

السعر النسبي من المحددات الأساسية الهامة في التأثير علي المركز التنافسي في السوق العالمي ، ويتوقف ذلك علي مدي حساسية الطلب للتغيرات السعرية . كما يرتبط الطلب العالمي بمدي مايواجهه الإقتصاد العالمي من رواج وكساد، كما يتأثر بالمتغيرات السياسية والإقتصادية الخارجية علي سبيل المثال أدي إنهيار الإتحاد السوفيتي وإنهيار المعسكر الإشتراكي والذي كان يرتبط مع مصر بالعديد من الإتفاقيات التجارية ومنها مايعرف بالصفقات المتكافئة إلي فقدان مصر لأهم أسواقها التقليدية ، وقد كان ذلك واضحاً علي صادرات القطن المصري لهذه البلاد[١٨].

ويعد السعر النسبي من المحددات الأساسية في التأثير علي المركز التنافسي في السوق العالمي حيث تسعي الدول الي تخفيض أسعار منتجاتها الي الحد الذي يمكنها من كسب أكبر عدد من الأسواق المختلفة حيث تزداد الميزة التنافسية للقطن عندما تنخفض أسعاره التصديرية بالمقارنة بأسعار الدول المنافسة ([١٩]).

وبالنظر الى متوسط سعر الطن من القطن المصري ونسبته إلي السعر في بعض دول العالم المنافسة وذلك خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١١ تبين أن نسبة سعر تصدير القطن في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، الهند ، البرازيل ، أوزبكستان،

[١٨]- حازم توفيق الزنقلي : دراسة اقتصادية لصادرات القطن المصري ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٣٧.

[١٩]- اسلام محمد علي :دراسة تحليلية لإقتصاديات القطن المصري وأهم الصناعات ذات الصلة ، رسالة ماجيستير, كلية الزراعة, جامعة الاسكندرية، ٢٠١٥ ص٩٥-٩٨.

استراليا ، اليونان ، بوركينافاسو ، مالي ، باكستان. بنين ، كازخستان ، زيمبابوي ، توركمنستان ، طاجيكستا ، كوت دفوار، الكاميرون، تركيا ، والصين بلغ ، حوالي ٦٠.١٩% ، ٥٣.١٥% ، ٨٧.٥١% ، ٥٢.٦٣%، ٥٨.٤٦% ، ٥٢.٤٨% ، ٤٦.٩٦% ، ٤٧.٣٣%، ٥٦.٩٧%، ٥٤.٣٢% ، ٤١.٠١%،٦٢.٣٠%،٥٥.١٢%،٥٠.٥٤%،٥١.١٢% ، ٥٢.١١%، ٥٧.٠٧%، ٧٤.٩٢% بنفس ترتيبهم بالمقارنة بسعر تصدير القطن المصري وذلك خلال الفترة من ١٩٩٥ – ٢٠٠١ .

وبالنسبة للفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠١١ تبين أن هذه النسبة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، الهند ، البرازيل، اوزبكستان، أستراليا، اليونان ، بوركينا فاسو, مالي ، باكستان ، بنين ، كازخستان، زيمبابوي ، توركنستان , طاجيكستان ، كوت دفوار، الكاميرون ، تركيا والصين بلغ حوالي ٥٩.١٤%، ٥١.٦٠%، ٤٩.٤٨%، ٥٢.٠١% ، ٦١.٤٢%، ٥٥.٣٨ %، ٤٦.٢٧%، ٥٢.٦٢%،٤٥.٥٢% ،٥٣.٣٠% ،٤٧.٥٩%، ٥٤.٩٥%، ٥٧.٠٦%، ٥٠.٨٦%، ٤٩.٣٤%، ٥٢.٥١%، ٦١.٤٦%، ٦٩.١٨% بنفس الترتيب بالمقارنة بسعر تصدير القطن المصري ،ويتبين من العرض السابق أن السعر النسبي ليس لصالح القطن المصري خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١١وأن مصر ليس لها ميزة تنافسية سعرية لصادرات القطن المصري في السوق العالمي .

النصيب السوقي للقطن المصري في الأسواق العالمية

من خلال دراسة النصيب السوقي للقطن المصري لأهم الأسواق , وكذلك القطن البيما الأمريكي المنافس للقطن المصري في الأسواق نفسها يتضح أن صادرات مصر من الأقطان الفائقة الطول، والطويلة التيلة تحتل مكانة هامة بالنسبة لواردات إيطاليا من تلك النوعية من الأقطان ، يليها كل من تركيا ، كوريا الجنوبية ، اليابان ، ثم الهند التي زادت صادرات الأقطان المصرية إليها في السنوات الأخيرة , ويبلغ عدد الدول المستوردة للقطن المصري خلال هذه الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٤ حوالي ٣٥ دولة تستحوذ تسع دول منها علي حوالي ٧٥% من صادرات مصر من الأقطان وهذه الدول هي الهند وباكستان والصين وتركيا وايطاليا وبنجلاديش وكوريا الجنوبية والمانيا والولايات المتحدة الامريكية وقد بلغ النصيب السوقي للقطن المصري في الهند (١٦٦٦٣٠) طن تمثل (٢٦,٠٧%) من إجمالي الأقطان المصرية التي تم تصديرها خلال هذه الفترة والي تقدر بحوالي (٦٣٩١٧٩) طن ,علي الرغم من أن الهند لم يكن لها باع كبير في مجال إستيراد الأقطان الفائقة الطول والطويلة التيلة , إلا أن النصيب السوقي للصادرات المصرية الي الهند قد يؤدي إلي أن يصبح السوق الهندي سوقاً واعدة يجب الإهتمام بها والمحافظة عليها[٢٠] .كما بلغ النصيبالسوقي للقطن المصري في باكستان (٧٠١٩) طن عام ٢٠١٤ ،وإستحوذت الصين علي (٥٥٧٩) طن من إجمالي صادرات الاقطان المصرية عام ٢٠١٤وبلغ نصيب السوق التركي (٦,١٥%) من إجمالي صادرات الأقطان المصري خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠١٤ وذلك علي الرغم من أن تركيا تحتل المرتبة الأولي بين مختلف دول العالم في كمية الأقطان التي تستوردها .

[٢٠]- حازم توفيق الزنقلي : دراسة اقتصادية لصادرات القطن المصري ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٤٠.

وعلي الرغم من أنإيطاليا كان لها باع كبير في مجال إستيراد الأقطان الفائقة الطول والطويلة التيلة خلال فترة التسعينات . إلا أن النصيب السوقي للصادرات المصرية إلي ايطاليا قد إنخفض بشدة خلال فترة الدراسة ٢٠٠٦-٢٠١٤حيث بلغ (٣,٦٦%) من اجمالي صادرات الاقطان المصرية خلال تلك الفترة ،وبدراسة النصيب السوقي لإيطاليا من الاقطان المصرية الفائقة الطول والطويلة التيلة إتضح أنها بلغت نحو (٢٥,٥%) من جملة واردات السوق الإيطالية من تلك النوعية من الأقطان موسم ١٩٨٨/١٩٨٩، ثم أنخفض النصيب السوقي ليصل لأدني معدل له موسم ١٩٩٠/١٩٩١ نحو(٥,٣%), ثم أخذ في الارتفاع ليصل لأعلي معدل له نحو (٧٩,٩%) موسم ١٩٩٨/١٩٩٩ . هذا وقد بلغ متوسط النصيب السوقي للقطن المصري في السوق الإيطالي نحو (٣٣,٢%) في حين إتجه النصيب السوقي لصادرات قطن بيما الأمريكي إلي السوق الإيطالي نحو الإنخفاض خلال نفس الفترة حيث تراوح النصيب السوقي بين حد أعلي بلغ نحو (٨٨,٩%) موسم ١٩٩٠/١٩٩١ وأدني بلغ (٧,٩%) موسم ١٩٩٣/١٩٩٤ وبمتوسط قدره(٢٥,٢%)في الفترة نفسها.

الأهمية الأقتصادية للمنتجات القطنية المصنعة

بدراسة الأهمية الأقتصادية لقيمة الإنتاج الصناعي السلعي لكل من منتجات الغزل والنسيج والملابس للقطاعين العام والخاص خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٥ تبين أن متوسط قيمة إنتاجهما بلغت حوالي (١٧٣٠١.٨٢) مليون جنبه خلال تلك الفترة بنسبة بلغت(٤.٠٥%) من متوسط إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي السلعي للقطاعين الخاص والعام البالغ حوالي (٤٢٧٤٦٧.٣) مليون جنيه خلال نفس الفترة[٢١].

ويوضح الجدول رقم (٢) أجمالى قيمة الصادرات من المنتجات المصنعة من القطنخلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٥ , و يتضح من الجدول ان صادرات الغزول القطنية تمثل أهمية كبيرة من إجمالي صادرت المنتجات القطنية المصرية وقد بلغ أجمالى قيمة صادرات الغزول القطنية خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥ حوالي (١٣٩٦١.٢٢) مليون جنيه بنسبة بلغت (١٢,٩١٧%) من إجمالي صادرات المنتجات القطنية خلال تلك الفترة هذا وقد بلغ أجمالى قيمة صادرات المنسوجات القطنية خلال هذه الفترة حوالي (٤٨٥٢.٩٤) مليون جنيه بنسبة بلغت حوالي (٤.٤٩٠%) من إجمالي قيمة صادرات المنتجات القطنية المصرية ,أما بالنسبة لصادرات الملابس الجاهزة تبين أن أجمالى قيمة صادراتها خلال هذه الفترة قد بلغ حوالي (٤٢٢٦٠.٦٤) مليون جنيه بنسبة (٣٩.١٠٠%) من إجمالي قيمة صادرات المنتجات القطنية وبدراسة كمية وسعروقيمة صادرات منتجات التريكو والمفصلات والمنتجات الوبرية القطنية المصرية والصادرات من

[٢١]- اسلام علي علي :دراسة تحليلية لإقتصاديات القطن المصري وأهم الصناعات ذات الصلة،مرجع سبق ذكره،٢٠١٥.

القطـن الطبـي إتضـح انهـا أخـذت اتجـاه عـام تصاعدي خلال هذه الفترة.

وممـا سـبق يتضـح أهميـة مـدى مسـاهمة الصـناعات القائمـة علـى القطـن فـي دعـم الميـزان التجاري المصري نظرا لإرتفاع قيمة صادرته حيث بلغت خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٥ حوالى (١٠٨٠٨٢.٤٧) مليـون جنيـه و بلغـت عـام ٢٠١٥ فقط حوالي (١٣٦٦٥.١٢) مليون جنيه ،

جدول رقم (٢) أجمالى قيمة الصادرات من المنتجات المصنعة من القطن خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٥(القيمة مليون جنيه)

السنة	الغزول القطنية	المنسوجات القطنية	الملابس الجاهزة	التريكو	مفصلات	منتجات وبرية	القطن الطبى	الأجمالى
2005	764.43	151.20	1664.60	1824.00	384.18	399.49	2.10	5190.00
2006	826.56	154.80	2598.44	2105.60	458.24	482.67	6.30	6632.61
2007	691.65	129.31	3291.80	2290.38	405.92	568.89	7.50	7385.45
2008	771.49	220.47	3505.68	2673.22	815.98	605.20	8.12	8600.16
2009	794.43	168.22	3740.66	2755.11	900.49	354.07	10.04	8723.02
2010	1656.13	318.14	4614.88	2727.67	1003.28	335.47	9.10	10664.67
2011	1833.06	389.07	5049.13	3366.81	1316.43	362.37	10.70	12327.57
2012	1455.79	528.46	4423.59	2993.44	1253.10	268.01	13.09	10935.48
2013	1754.83	855.12	3164.27	3335.75	1482.92	313.29	17.25	10923.42
2014	1700.01	926.18	4758.82	3708.55	1515.11	411.17	15.12	13034.96
2015	1712.84	1011.98	5448.77	3791.04	1189.77	492.32	18.40	13665.12
الأجمالى	13961.22	4852.94	42260.64	31571.56	10725.41	4592.97	117.72	108082.47
المتوسط العام	1269.20	441.18	3841.88	2870.14	975.04	417.54	10.70	

المصدر : جمعت و حسبت من بيانات صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج , الأدارة العامة للبحوث . النشرة الربع سنوية - أعداد متفرقة

إنتاجيـة تحقـق طلبـات المغـازل المحليـة والعالميـة ،والإطمئنـان إلـي الإسـتمرارية فـي شـان الحصـول علـي الأقطـان لمقابلـة عمليـات التشـغيل واسـتقرار السياسـة السـعرية داخليـاً وخارجيـا بمـا يتماشـي مـع مستويات الأسـعار العالميـة لمـن الأمـور الجوهريـة الهامـة التـي يجـب أن تؤخـذ فـي الحسـبان عنـد رسـم السياسة الإنتاجية القطنية.

وتعتمد السياسة الإنتاجية القطنية في أي سنة من السنوات علي ثلاث محاور رئيسية هي

تقيـــيم السياســـةالحكومية المطبقـــة على القطاعات المرتبطة بالقطن حالياً

تعتبر السياسة الزراعية القطنية من الأعمال الهامة التي يجب أن توليها الدولة أهميتها الخاصة حيـث أنهـا لاتتعلـق بفئـة المنتجـين القـائمين علـي زراعة القطن فقط، بل تتعلق أيضاً بفئة العاملين فـي مجـالات تسـويق وتصـنيع القطـن داخليـاً وخارجيـاً، سـواء فـي مصـانع الغـزل والنسـيج أو الصناعات المعتمدة علي تواجده ، ووضع سياسة

السياسة الإنفاقية القائمة

يمكن تعريف السياسة الأنفاقيه بأنها كل سياسة حكومية يترتب عليها أو يحتاج تنفيذها الي إنفاق حكومي هذا وسوف يتم تقييم السياسة الإنفاقية في قطاع القطن من خلال تطرقنا إلى تقييم السياسة الإنفاقية في القطاع الزراعي حيث يقع علي القطاع الزراعي مسؤلية، ويتوافر له القدرة علي النهوض بالقطاعات الإقتصادية الأُخري [٢٣] فتنمية هذا القطاع تنعكس إيجابياً علي جميع المحاصيل ومن بينها القطنومن ثم خلال تقيمنا للسياسة الإنفاقية تم التركيزعلي السياسة الإنفاقية القائمة في مجال التوسع الرأسي وإستهداف زيادة إنتاجية الفدانوالسياسة الإنفاقية القائمة للتوسع الأفقي عن طريق السياسات الهادفة الي زيادةالرقعة الزراعية وتحديد المساحة المنزرعة قطن وعليالدعم المقدم من الدولة لمحصول القطنوكذاالسياسة الإنفاقية في مجال الصناعات المرتبطة بالقطن من غزل ونسيج وملابس جاهزة كما يلي :

السياسة الإنفاقية في مجال التوسع الرأسي

للحكم علي مدي جدوي السياسة الإنفاقية في هذا المجال لابد من التطرق ولو بإيجاز لعوامل الإنتاج الزراعي من أراضي زراعية ،وطرق الري والصرف ،ومستلزمات الانتاج من بذور وأسمدة وتقاوي.

- **الأرض الزراعية**

بدأ أهتمام الدولة بخصوبة وجودة الأرض يتناقص تدريجياً حيث أنه في الفترة الأخيرة وببداية مرحلة السياسة الزراعية والإنتاجية، والسياسة التسويقية الداخلية ، والسياسة التصديرية ، وكلها محاور متداخلة يرتبط بعضهاالبعض،وعلي ذلك فيكون أمراً واجباً إيجاد التنسيق اللازم بين القائمين علي العمل في محيط القطن (زراعة – تسويقا – تصنيعا) قبل كل موسم قطني [٢٢].

ومن منطلق ذلك يمكن القول بأن الإستقرار السعري مع المرونة الواجبة تمشياً مع حالة العرض والطلب وأليات السوق تمثل حجر الزاوية في رسم السياسة السعرية وأن تدخل الدولة يصبح قائماً اذا ماختلت العوامل الطبيعية المحيطة بالسوق وذلك للحد من الأوضاع الإستثنائية المصطنعة والعمل علي إعادتها الي طبيعتها والتي تتمشي مع اليات السوق.

ومن خلال ما تم إستعراضه سابقايتضح لنا ما يعانيه القطن المصري من عدم توافق بين إمكانياته التي يمكن تحقيقها مع ما هو موجود في الواقع ، مما يدل علي أن هنالك عوائق تحول دون العودة به لسابق عهده كونه كان حتي وقت قريب المحصول الرئيسي الأول في مصر ومصدر رئيسي من مصادر الدخل القومي.

وتعتبر السياسة الحكومية الموجهة لهذا القطاع والتي تشمل السياسة المالية (الإنفاقية والضريبية والإئتمانية) أيضاً التشريعات والقوانين التي مر بها القطن من الأهمية بمكانوعلي هذا الاساس فإن الأمر يستوجب تقييم السياسة المالية المتبعة حالياً للوقوف علي جدوي هذه السياسة ومدي قدرتها علي تحقيق أهدافها.

---

[٢٣]- أ.د محمد عمر ابودوح: إمكانيات السياسات المالية في تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في مصر في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية مرجع سبق ذكره ص ١٣٥.

[٢٢]- عبد المنعم محمود قاووق : تسويق القطن والأجهزة المشتغلة به في الماضي والحاضر ، مطابع السفير ١٩٩٨ ص٤٠،٤١.

• البذور والتقاوي

السياسة الإنفاقية للتوسع الرأسي للإنتاج الزراعي تتطلب لتحقيق نجاحها توفير عدة عناصر تكمل بعضها البعض وتعتبر عملية توفير البذور والتقاوي إحدي هذه العناصر وهي ذات أهمية بمكان خاصة بعد التطور العلمي الكبير في هذا المجال ولقد كانت مصر في السابق من أوائل الدول التي تنبهت الي ذلك وأسست قاعدة علمية كبيرة تحتوي علي عدة مختبرات للتقنية الحيوية بالجامعات ومراكز البحوث وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا،ويهدف النشاط في هذه المراكز إلي إنتاج أصناف وسلالات من النباتات والبذور المنتقاه تتحمل الملوحة والجفاف وإستنباط أصناف أقل إستهلاك للمياه ،فأذا ما ثبت صلاحيتها وجودتها تقوم بإنتاجها ، وأسفرت جهود هذه المختبرات والمراكز البحثية والتكنولوجية عن تفوق مصر في إنتاجية الفدان من محاصيل عديدة علي رأسها القمح ، وقصب السكر والأُرز [٢٥] .

إلا إنه ومؤخرا وفي إطار برنامج الخصخصة العشوائي قامت الدولة بالتخلص من العديد من الشركات العاملة في مجال إنتاج البذور المحسنة عالية الإنتاجية ونتج عن ذلك تدهور نوعية البذور وإرتفعت أسعارها بدرجة كبيرة خاصة بعد خروج شركات قطاع الأعمال العام من مجال إنتاجها وأصبحت عملية إنتاج تقاوي معظم محاصيل الحبوب في يد شركات إستثمارية تفرض أسعارها المرتفعة علي المزارع مما يزيد من تكلفة الإنتاج، وعلي هذا الأساس إتضح بأن هناك قصورفي الوقت التحرر الإقتصادي عام ١٩٩٤ لم يعد هناك أي أهتمام من الدولة في هذا الشأن وتوقف العمل بنظام الدورة الزراعية وبدأ كل مزارع يزرع أرضه كما يترائى له بغض النظر عما يصيبها من أضرار نتيجة زراعته نفس المحصول كل عام كما قل الأهتمام بمشاريع تطهير الترع والمصارف مما أدي الي زيادة منسوب المياه الأرضية وأوقف نظام تحمل الدولة بجزء من تكاليف الحرث والتسوية بالليزر كما كان متبع من قبل.

• الموارد المائية ونظم الري والصرف

يمثل عنصرالموارد المائية أهمية محورية للزراعة في كل الدول دون إستثناء [٢٤] .وهو مايدعو الي تكثيف جهود الحكومة في هذا الشأن حيث لم تتخذ خطوات جادة لتحقيق أقصي مستويات ممكنة من الترشيد والكفاءة عند إستخدام المتاح من المياه ، ويعتمد نظام الري في مصرعلي الغمر بصورة اساسية حيث أن أكثر من ٩٥%من الناتج الزراعي يتحقق من الأراضي الزراعية المروية بالغمر والزراعة هي المستهلك الأول للمياه وتستهلك سنوياً حوالي (٦١,٣)مليار متر مكعب وهو مايعادل(٨٢,٨%) من إجمالي الإستخدامات المائية خلال الفترة٢٠٠٥-٢٠١٠وهناك ضرورة ملحة لضبط إستخدام مياه الري لرفع إنتاجية الفدان من جهة والإستفادة من المياه التي يتم توفيرها في مشروعات التوسع الأفقي من جهة أُخري ، إلا إن إستقراء الواقع يشير الي وجود هدر في مياه الري وعدم كفاءة إستغلالها .

---

[٢٤]- خديجة علي بودية : دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل احكام المنظمة العالمية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٦ ص ١٦٤.

[٢٥]- نعمة محمد علواني : دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي المصري ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠١٦، ص ٩٦.

إستصلاح الأراضي وذلك كسبيل لزيادة التوسع الافقي في الإنتاج الزراعي إلا أنه يلاحظ أن هناك قصور للسياسة الإنفاقية للدولة في هذا الشأن.

السياسة الإنفاقية من خلال الدعم الذي تقدمه الدوله لمحصول القطن

سعيا من الدولة ولأدراكها أهمية القطن كمنتج زراعي ومادة خام صناعية وللعمل علي إستمرار زراعته في ظل المتغيرات الإقتصادية محلية وعالمية فقد قامت الدولة بأصدار العديد من القرارت والتعليمات في مجال القطن ومن أهم هذه القرارت مايتعلق بالدعم الذي تقدمه الدولة لمحصول القطن [٢٨].

ولقد دأبت الدولة إلي تقديم الدعم لمحصول القطن المصري سواء قدم هذا الدعم بصورة مباشرة أومستترة حيث لايظهر صراحة ضمن بنود الموازنة العامة للدولة وإنما يمكن تقديره بوسائل مختلفة حيث كان يتم قبل عام ١٩٩٥ إستلام الدولة لمحصول القطن بأسعار تقل كثيراً عن أسعاره الحقيقية ويتم تسليمه للمغازل المحلية بهذه الأسعار دعماً للقطاع الصناعي علي حساب القطاع الزراعي, واذا كان تبرير إنتهاج مثل هذا الأُسلوب عادة ما يكون ضرورة لتحقيق حصول المستهلك المصري علي المنتجات القطنية والكساء بأسعار مناسبة فان مثل هذا التبرير لايعدو أن يكون تحويلاً للدعم المستتر الي قطاع الإستهلاك العائلي بدلاً من قطاع صناعة الغزل والنسيج.

وبالرغم من صدور قوانين تحرير تجارة القطن عام ١٩٩٤ ومنها القانون رقم ٢١٠لسنة الراهن من جانب الدولة يجب تلافيه في السياسة الإنفاقية في مجال إنتاج البذور والتقاوي .

السياسة الإنفاقية في مجال التوسع الأُفقي للأراضى الزراعية

إنخفض متوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية من (٠,٢٤) فدان/فرد عام ١٩٨٤ الي(٠,٢٣) فدان /فرد عام ١٩٩٣ ، ثم إستمر في الإنخفاض الي أن وصل(٠,١٨) فدان/فرد عام ٢٠١٣[٢٦] ليس هذا فحسب بل أن الأمر تعدي ذلك بإحلال الأراضي الجديدة الأقل خصوبة والأقل إرتباطا بالمرافق محل الأراضي القديمة والتي تدهورت جودة كثير منها , هذا بالإضافة الي تذبذب الإنفاق الإستثماري الموجه للقطاع الزراعي ؛ حيث لوحظ تذبذب نسبة الإنفاق الإستثماري الموجهه للقطاع الزراعي مقارنه بنسبة الإستثمارات الكلية ، خاصة في مجال إستصلاح الإراضي الزراعية الجديدة [٢٧].

وبلغ إجمالي المساحة المستصلحة خلال الفترة من ١٩٥٢-٢٠١١ حوالي (٣,٧) مليون فدان وأصبح اجمالي المساحة المنزرعة حاليا حوالي(٨) مليون فدان،وتهدف الدولة حالياً الي زيادة المساحة المنزرعة الي قرابة عشرة ملايين فدان حيث أطلقت شرارة البدء في أكبرمشروع لإستصلاح الأراضي في مصر ويستهدف هذا المشروع إستصلاح (١,٥) مليون فدان ،وبالرغم من جهود الدولة في مجال

[٢٨]- عبد المنعم محمود قاووق : تسويق القطن والأجهزة المشتغلة به في الماضي والحاضر ، مطابع السفير ١٩٩٨ ص ٢١.

[٢٦]- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي ، قطاع الشؤن الاقتصادية والادارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، الاحصاءات الزراعية ، اعداد متفرقة.

[3]-Mohamed abou man dour ,Egyptian agriculture development and current challenges , Cairo university .1995

بمثابة مدفوعات تحويلية وليست مشتريات لعناصر الإنتاج ،ولقد أستأثرت مدفوعات الأُجور بالجانب الأكبر من ميزانيات شركات القطاع العام، وأصبح من المتعذر علي هذه الشركات إحلال وتجديد طاقتها الإنتاجية ، مما أدى الى حدوث إنخفاض به في عام ٨٨/٨٧ بما يعادل(٢,٥)مليار جنيه بنسبة (١٧,٣%) من الإنتاج الفعلي [٢٩].

أما الآن وبعد صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١[٣٠] والذي تضمنت نصوصه السعي إلي تصحيح بيئة عمل شركات قطاع الأعمال العام ، وخلق البيئة التنافسية بين القطاعين العام والخاص، فإن هذه الشركات وفقاً للمفهوم العلمي لها ووفقاً لما قصد اليه المشرع تخرج من نطاق السياسة الإنفاقية العامة .

هذا وقد أدت السياسة الإنفاقية المطبقة حالياً في قطاع إنتاج القطن و الصناعات القائمة عليه الي عزوف صناعة الملابس الجاهزة عن إستخدام الغزول المصرية بالرغم من سمعتها العالمية وتحولت صناعة الغزل والمنسوجات في مصر من مصدر لزيادة الطلب علي منتجات القطاع الزراعي , ووسيلة لزيادة إنتاج الملابس الجاهزة وأهم المصادر لزيادة نصيب مصر من العملات الأجنبية الي معوق لنهوض القطاع الزراعي وكذا صناعة الملابس الجاهزة وأهم مصادر إستنزاف العملات الأجنبية نتيجة لزيادة الواردات للسوق المحلي لأغراض الإستهلاك والتصنيع .

١٩٩٤ الذي قضت المادة الرابعة من قانون الإصدار الخاص به (إستثناء من أحكام هذا القانون يستمر العمل بنظام توريد الأقطان لمراكز التجميع لمن يرغب من المنتجين باسعار الحد الأدني لتسليم الأقطان بالداخل لفترة إستثنائية يحددها وزير الزراعة بالإتفاق مع الوزير المختص) هذا ولقد حدد هذه الفترة الإنتقالية لمدة ثلاث سنوات وبعد إنتهائها إضطرت الدولة للتدخل لتصحيح مسار الدعم في العديد من المواسم التسويقية وذلك بتقرير دعم نقدي للعمل علي حل المشاكل التي واجهت تسويق القطن خلال هذه المواسم ولقدقدرت المبالغ التي أنفقتها الدولة في هذا الشأن منذ صدور قوانين تحرير تجارة القطن عام ١٩٩٤ حتي ٢٠١٥ حوالى (٣) مليار جنيه، ولما كان تقدير وإقرار مبالغ الدعم التي يتم إقرارها من جانب الحكومة كل موسم قطني لم تكن نتيجة دراسات هادفة متأنية وإنما كانت لمعالجة مشاكل طارئة لذا لم تحقق الهدف المرجو منها وهو وقف تدهور حال محصول القطن في مصر، الأمر الذي يوضح وجود قصور شديد في السياسة الإنفاقية الحالية لدعم محصول القطن .

السياسة الإنفاقية في مجال الصناعات المرتبطة بالقطن من غزل ونسيج وملابس جاهزة

السياسة الإنفاقية المطبقة علي قطاع الغزل والنسيج قبل صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ كانت تسعي الي خلق قطاع صناعي مركز في عدد محدود من محافظات مصر بغض النظر عن تحقيق مكاسب أو خسائر في هذه الشركات ويمكن القول أن كل مدفوعات أُجور العاملين كانت

[٢٩]- د.حامد محمود مرسي : السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية وتصحيح المسار الاقتصادي ص ١٢٧٠ .

[٣٠]- الجريدة الرسمية : القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ،العدد (مكرر) في ١٩٩١/٦/١٩.

الإيجارية بمقدار(٤٦,١٢) مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها (٣٦%) أي بمعدل نموسنوي قدره (١,٥٦%) في المتوسط خلال فترة الدراسة [٣٢].

• الضرائب الجمركية علي الواردات من المنتجات الزراعية حيث يلاحظ إنخفاض أو إنعدام الضرائب الجمركية عليها مما جعلها تنافس المنتجات المحلية التي هي أحق بالحماية وأحق بتوفير المناخ المناسب لزيادة قدرتها علي المنافسة العالمية ونشأعن هذا الوضع تعرض المنتجات الزراعية المصرية ومنها القطن الي منافسة شديدة من العالم الخارجي حيث فتح ذلك السوق المحلي علي مصراعيه أمام الواردات من الدول الأُخري ولم تستخدم مصر أي من القيود في مواجهة الواردات من المنتجات الزراعية وبخاصة عند الوضع في الإعتبار ما تحصل عليه الواردات الزراعية من دعم من قبل الدول المصدرة لها، ومنها دول المجموعة الأُوروبية وهو الأمر الذي يتضمن تمييزاً في غير صالح القطاع.

وقد نشأ عن هذه الأوضاع إبتعاد التركيب المحصولي عن المزايا النسبية مما أدي الي تزايد الواردات ، وإحجام المنتجين عن الزراعات التسويقية خاصة للعالم الخارجي مما أدي الي إنخفاض الصادرات، بل أعادة تخصيص جانب من الموارد من القطاع الزراعي لصالح القطاعات الإقتصادية الأُخري لما تضمنته هذه السياسات من معاملة تمييزية لصالح تلك القطاعات وفي غير صالح القطاع الزراعي [٣٣].

السياسة الضريبية المطبقة علي القطاع الزراعي

السياسة الضريبية تعد من أهم الوسائل التي يمكن إستخدامها لتؤثر بإيجابية علي تنمية القطاع الزراعي المصري ، وفقاً لمبدأ وظيفية الضرائب تصبح الضريبة الوظيفية هي تلك الضريبة التي تفرض لتنفيذ وظيفة معينة وإنجاز مهمة محددة تساهم بها في تحقيق أهداف المجتمع [٣١] .وطبقاً للواقع والتطبيق الفعلي لقوانين الإخضاع الضريبي يتضح أن المعاملة الضريبية لهذا القطاع تنحصر في : -

• ضريبة الأطيان الزراعية وذلك وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم٥٣ لسنة ١٩٣٥ والخاص بتقدير القيمة الإيجارية السنوية للأراضي الزراعية، والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ والخاص بفرض ضريبة الأطيان ، والقوانين الملحقة والمعدلة لهما منذ صدورهما وحتي الأن ، هذا وتخرج معظم الأراضي بمصر من نطاق الخضوع لهذه الضريبة وذلك طبقاً لما ورد بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣.

هذا ولقد أدي إرتفاع حجم الحصيلة الضريبية الواقعة علي الأراضي الزراعية مع ثبات شبه نسبي في مساحة الأرض الزراعية الي زيادة الأعباء الضريبية الواقعة علي الفدان ، فإجمالي الحصيلة الضريبية إرتفعت من (١٢٨,٢٨) مليون جنيه عام ١٩٩٠ الي (٢٠٥,٥٦) مليون جنيه عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة قدرها (٦٠,٢٤%) ثم عادت للإنخفاض الي (١٧٤,٤) مليون جنيه عام ٢٠١٣ وخلال الفترة (١٩٩٠ -٢٠١٣) زاد إجمالي الحصيلة الضريبية نتيجة إعادت تقدير القيمة

[٣١]- أ.د. حامد عبد المجيد دراز , النظم الضريبية ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤ص .٦٢.

[٣٢]- نعمة محمد علواني : دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي المصري ، مرجع سبق ذكره، ص١٣٢-١٣٨.

[٣٣]- أ.د محمد عمر ابودوح: إمكانيات السياسات المالية في تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في مصر في

مصلحة الضرائب والتي تتعارض مع بعضها البعض أحيانا كثيرة، تأخر المصلحة في القيام بفحص المسجلين يوقع بالشركات في فخ الضريبة الإضافية التي تصل إلى (٢٦ %) في السنة الواحدة من إجمالي الفروق الضريبية الأصلية، تطبيق الضريبة علي السلع المصدرة وإعادة ردها أدي الي العديد من المشاكل للمصدرين، تحصيل الضريبةعلي السلع الراسمالية المستوردة وايضاً علي العدد والآلات المستوردة بنظام التاجير التمويلي زاد من تكلفة الإستثمار وأضعف القدرة التنافسية للكثير من السلع والخدمات المنتجة محلياً.

وحيث أن القطن زراعة وتصنيعا وتصديراً قد عاني من كل هذه المشاكل الموضحة أعلاه كونه سلعة وتجارة وصناعة مثل باقي الأنشطة الإقتصادية الأُخري فقد انعكس ذلك بالسلب علي جميع الأنشطة والقطاعات المرتبطة به.وبالتالي فإن الأمر كان يستوجب صدور قانون جديد يتضمن نصوصا واضحة وقاطعة يؤدي إلى تلافي التشوهات والمشاكل الحالية .

• السياسة الضريبية لقطاع الصناعات القائمة علي القطن حيث أنه تلاحظ أن هناك تعدد لأنواع عديدة من الضرائب والرسوم المفروضة في مراحل الإنتاج والتسويق وذلك علي الرغم من خفض تكاليف استيراد العدد والآلات وإنخفاض فئة الضريبة المطبقة عليها بمعدل (٥%)علي تلك الواردات [٣٤], فقد تلاحظ عدم وجود تمييزفي المعاملة الضريبية من حيث نوعية وطبيعة العدد والآلات من حيث إحتياجاتها لعنصر العمل ودون تمييز بين

وبالرغم من تخلي الحكومة عن سياسات التسعير الجبري وإحتكار تصدير المنتجات الزراعية وغيرها من خطوات تطبيق آليات السوق الحر وصدور قوانين تحرير تجارة القطن الصادرة سنة ١٩٩٤ ومن خلال دراستنا للسياسة الضريبية للقطاع الزراعي يتبين لنا أن الحكومة مازالت مستمرة في إنتهاج سياسة جمركية في غير صالح القطاع الزراعي بسبب عدم تعديل السياسة الضريبة بما يتماشي مع ماتقوم به الدول المصدرة من تقديم دعم لصادراتها, وقد ترتب علي عدم تعديل الحكومة سياستها الضريبية أن ضيعت الفرصة علي منتجي القطن في الإستفادة من إرتفاع أسعاره الناشئة عن التزام الدول المصدرة له بخفض دعم الإنتاج ودعم صادراتها من الأقطان كما أضاعت فرصة زيادة الميزة النسبية لزيادة أنتاج وتصنيع الأقطان المصرية .

• الضريبة العامة علي المبيعات والصادرة بالقانون رقم١١ لسنة ١٩٩١وتم تعديلها بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ حيث أفرز التطبيق الفعلي للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ العديد من المشكلات وصدرت العديد من الأحكام الدستورية بعدم دستورية بعض مواد هذا القانون ومن أهم هذه المشاكل إرتفاع معدل الضريبة الاضافية , وتميزت الضريبة العامة علي المبيعات بأنها ضريبة تراكمية،و استحداث عديد من الإتفاقيات بشأنها مثل: (إتفاقية المقاولات – إتفاقية الذهب – إتفاقية المياه الغازية ... إلخ) وقد أدي ذلك إلى الخروج من الإطار العام لتطبيق ضريبة المبيعات،قيام المأموريات بعدم تطبيق فترة التقادم الضريبي،بالإضافة الى أن التطبيق الحالي لنظام الضريبة يقوم علي التعليمات التنفيذية الصادرة من

[٣٤]- لمزيد من التفاصيل يرجع الي المادة (٤) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الجريدة الرسمية ، العدد ٣٤ (تابع) في ٢١ اغسطس ١٩٨٦ .

ظل أحكام منظمة التجارة العالمية مرجع سبق ذكره ص ٢١١.

أو العالمية مما يوديالي زيادةالواردات وإنخفاض الصادرات وتراكم المخزون من المنتجات المصرية وعدم الإستخدام الأمثل للطاقة المتاحة وبالتالي إرتفاع تكاليف الانتاج.

تقييم السياسة المالية الأتمانية المطبقة حاليا

السياسة الإئتمانية هي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي بإمكانها أن تمارس دوراً حيوياً في تنمية القطاع الزراعي و رفع إنتاجيته ، اذا ما أحسن رسم خططها و تنفيذ إجراءتها و تدابيرها حيث أن توفير التمويل الكافي و المناسب للمزارع يسمح بتحسين مدخلات الإنتاج الزراعي.

وتتمركز السياسة الإئتمانية العامة في سياسات البنك الرئيسي للتنمية و الإئتمان الزراعي في الإقراض النقدي و العيني لأغراض الزراعة بصفة أساسية و بعض أنشطة التصنيع الزراعي ، هذا علاوة علي عمليات الإقراض التي تتم في نطاق برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية ، و بنك التنمية الصناعية و بعض البنوك التجارية [٣٧].

وحيث أن سياسة التمويل الزراعي لها من الأهمية ما يجعلنا نتتبع مصادر التمويل و كيفية تحقيق سياسة الدولة الزراعية فسوف يتم تقييم السياسة الإئتمانية من خلال إيضاح نشأة و تطور بنك التنمية و الإئتمان الزراعي و أهمية دوره التمويلي و تقييم سياسات بنك التنمية و الإئتمان الزراعي في تحقيقه أهداف السياسة الإئتمانية للدولة .

القطاعات الإقتصادية أو المشروعات داخل القطاعات، وهو الأمر الذي أحدث أثر تمييزي في غير صالح قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي لإنخفاض معدلات دوران رأس المال وإنخفاض مرونة العرض وتقلب الطلب ممأدي الي إنخفاض قدرة المنتجين علي الحصول علي العددوالآلات.

وباستقراء الضرائب والرسوم المفروضة عند إستيراد العدد والآلات ومستلزمات الإنتاج تبين خضوعها للعديد من أنواع ومسميات الضرائب بداية من الضرائب الجمركية ،الضريبة العامة علي المبيعات ،ومقابل الخدمات الإضافي، ورسوم الكشف والحصروتصنيف البضائع ورسوم الإرضيات وتخزين وخلافه [٣٥].

أيضاً تفرض في مرحلة التصنيع والتسويق مسميات مختلفة من الرسوم والضرائبكل ذلك بخلاف ضريبة الدخل علي أرباح الشركات والضريبة الموحدة علي دخول الاشخاص الطبيعين[٣٦].

وتعتبر السياسة الضريبية المطبقة علي قطاعات التصنيع الزراعي من العوامل التي تؤدي الي ضعف القدرة التنافسية للصادرات المصرية حيث أنها تؤدي الي إرتفاع تكاليف إنتاج وتسويق هذا القطاع وينشأ عن ذلك عدم قدرتها علي منافسة المنتجات الأجنبية المثيلة سواء في الأسواق المحلية

---

[٣٥]- أ.د. محمد عمرابودوح: إمكانيات السياسات المالية في تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في مصر في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية مرجع سبق ذكره ص ٢١٣ .

[٣٦]- لمزيد من التفاصيل عن الرسوم والضرائب المفروضة علي قطاع التصنيع الزراعي يرجع الي :
المركز الإستشاري للتسويق والادارة : تحليل العوامل المؤثرة علي ضعف القدرة التنافسية للصادرات المصرية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٧، ص ص ٤٢-٤٤.

[٣٧]- أ.د. محمد عمر أبودوح : إمكانيات السياسات المالية في تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في مصر في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية مرجع سبق ذكره ص ، ٢٣٢ .

المرحلة الأولي منذ نشاة البنك و حتي بداية تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي في التسعينات , المرحلة الثانية منذ التسعينات و حتي الان .

- **المرحلة الأولي : منذ عام ١٩٧٦ و حتي بداية تطبيق سياسة التحرر الأقتصادي عام ١٩٩٤**

حيث ساهم البنك الرئيسي للإئتمان في عام ١٩٧٦ في تمويل القطاع الزراعي بمبلغ (٨١,٣) مليون جنيه بنسبة (٨٣,٨%) من إجمالي الإئتمان المقدم للقطاع الزراعي، و زاد في ٩٢/٩١ الي (٤٢٥٢,٨) مليون جنيه أي بما يعادل (٧٧،٥%) من إجمالي الإئتمان المقدم لهذا القطاع [٣٩] , و كان البنك يقوم بتوزيع التقاوي التي تنتجها وزارة الزراعة بنسبة (١٠٠%) من المساحة بالنسبة للقطن و شهدت هذه الفترة تراجع شديد في نسبة قروض الإنتاج النباتي لصالح القروض الأستثمارية فبعد أن كانت قروض الإنتاج النباتي تمثل (٩٠,٥%) مقابل (٩,٥%) للقروض الإستثمارية في عام ١٩٧٦ أصبحت تمثل (٣٩,٨٦%) مقابل (٦٠,١٤%) للقروض الإستثمارية في عام ١٩٩٢/١٩٩١ و قد أدي ذلك إلي أن مثلت القروض الاستثمارية (٦٣,٧%) من أجمالي الإئتمان مقابل (٣٦,٣%) لقروض الإنتاج النباتي .

وفي ضوء ما أتضح من عرض نشأة البنك الرئيسي للتنمية و الإئتمان الزراعي ، و ما يقدمه من خدمات تمويلية منذ نشأته و حتي عقد التسعينات يتضح أن البنك الرئيسي قد أدي الي القضاء علي الحركة التعاونية في مصر حيث أنه

اولاً: نشأة و تطور بنك التنمية و الإئتمان الزراعي و أهمية دوره التمويلي

يعتبر البنك الرئيسي للتنمية و الإئتمان الزراعي هو البنك المختص بتحقيق برامج الإصلاح الزراعي التمويلي أو الإقتراضي حيث يقوم بإقراض الزراع بما فيهم أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية ، و القيام بالعمليات المصرفية التي تخدم إغراض تلك الجمعيات و إمدادها بالقروض اللازمة لمختلف الآجال و القيام بخدمة تصريف الحاصلات الزراعية ، و نشر الوعي الإدخاري و قبول الودائع و المدخرات من المتعاملين و من الجمعيات التعاونية و أعضائها من أجل التنمية الإقتصادية[٣٨] .

وبصدور القانون (١١٧) لسنة ١٩٧٦ تم إعادة تنظيم ذلك البنك بعد أن كان يسمي قبل ذلك بنك التسليف الزراعي الذي أُنشأ في ١٩٣١ , حيث تم تحويل المؤسسة المصرية للإئتمان الزراعي و التعاوني وفقاً للقانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٦٤ الي هيئة قابضة مستقلة أعتباريه سميت البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي و يتبع وزير الزراعة و البنك المركزي و يتبعه بنوك التنمية الزراعية بمحافظات الجمهورية , و يتبعها بنوك القري في في مصر و التي تتولي المهام التي يقوم بها البنك الرئيسي من عمليات التمويل و الإقراض في كل قرية .

وفي إطار تقييم دور البنك الرئيسي للتنمية و الإئتمان الزراعي كأحد أهم عناصر السياسة الإئتمانية العامة يجب ان يتم التفرقة بين مرحلتين:

[٣٩]- حسني عبد الحميد محسن : تمويل التنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية ، بحث منشور ضمن الندوة القومية حول تمويل التنمية الزراعية بالدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية ، الخرطوم ،١٩٩٥ ص ص ٣٠٥-٣٠٦ .

[٣٨]- إيمان السيد محمد : دراسة إقتصادية لدور الإئتمان الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في ظل سياسة التحرر الإقتصادي ، رسالة دكتوراه , كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٤، ص ١ .

أصبح من مسؤليات البنك تمويل تسويق الإنتاج بهدف الحد من تأثير تقلبات السوق ، و بالنسبة لمستلزمات الإنتاج الزراعي أتجه البنك الي الخروج التدريجي من عملية توزيع مستلزمات الإنتاج مما أفسح المجال للقطاع الخاص لتوريد هذه المستلزمات وفقاً لآليات السوق [٤١]. كما تم السماح للبنك بالاشتراك فى نظام التسويق الحر لمحصول القطن نظرا لأمكانياتة الضخمه و ذلك يهدف في المقام الأول إلي حصول المزارع علي أقصي عائد ممكن لمحصوله من خلال ضمان الحكومة للحد الأدني لأسعار القطن الزهر بما يتفق مع سياسة التحرر الأقتصادي من خلال حلقات التسويق التابعة للبنك و المنتشرة في جميع محافظات إنتاج القطن [٤٢].

ثانياً : تقييم سياسات بنك التنمية و الإئتمان الزراعي

في ظل إدعاءات الحكومة بأن التوريد إختياري و أن شراء مستلزمات الإنتاج قد أصبح أيضاً إختياريا ، يمكن القول أن محدودية أن لم يكن إنعدام عنصر رأس المال لدى صغار المنتجين الزراعيين و هم غالبية القطاع الزراعي بصفة عامة و غالبية منتجي السلع الغذائية بصفة خاصة يجعلهم غير قادرين علي شراء مستلزمات الإنتاج نقدا من القطاع الخاص فيكون البديل الإقتراض من بنك التنمية و الإئتمان أو من الجمعيات التعاونية الحكومية التابعة له بالأسعار التي تحددها و يعتبر بصدور القانون (١١٧) لسنة ١٩٧٦ حلت بنوك القري التابعة للبنك الرئيسي محل الجمعيات التعاونية في القيام بعملية الإئتمان الزراعي و أصبحت هذه البنوك تقرض الأفراد بل و تقرض الجمعيات ذاتها ، بل أن الحكومة و لكي تضمن أحتكار البنك لعملية الإقراض و تضمن في نفس الوقت توفير الموارد النقدية و العينية للبنك ؛ قد جعلت البنك يحتكر عمليات إستيراد و شراء و توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعية خاصة الأسمدة و المبيدات و أصبح حصول المنتجين الزراعيين علي القروض العينية و النقدية و مستلزمات الإنتاج مشروطاً بالإنضمام للجمعيات التعاونية و التي أصبح يُورد إليها جبرياً ما بحوزة المنتجين من منتجات زراعية أُجبروا علي زراعتها سداداً لما حصلوا عليه من قروض بإعتبار أن فروق الأسعار و مكاسب السوق أصبحت من أهم موارد البنك علي حساب المنتجين الزراعيين[٤٠].

- **المرحلة الثانية : بداية من تطبيق الإنفتاح الإقتصادي و تحرير تجارة القطن عام ١٩٩٤ حتى الأن**

بدأت هذه الفترة بإلغاء نظام التسعير و التوريد الجبري لمعظم المنتجات الزراعية و منها محصول القطن ، و صدور القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢ بشأن تنظيم العلاقة بين ملاك و مستأجري الأراضي الزراعية ، و السماح للقطاع الخاص بالإتجار في مستلزمات الأنتاج الزراعى ، خلال هذه المرحلة تم تغير سياسات البنك سواء فيما يتعلق بتسويق المنتجات الزراعية و توريد مستلزمات الإنتاج ، و

[٤١]- محمود نور : دور البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي في تسويق المنتجات مستلزمات الانتاج الزراعي ، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ص ٩٤-٩٦.

[٤٢]-إيمان السيد محمد : دراسة إقتصادية لدور الإئتمان الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في ظل سياسة التحرر الإقتصادي ، رسالة دكتوراه كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٤، ص ١٦٤.

[٤٠]- أ.د.محمد عمر ابودوح: إمكانيات السياسات المالية في تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في مصر في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية مرجع سبق ذكره ص٢٤٠.

سنحاول في هذا الجزء من البحث إقتراح ماقد يصحح مسار السياسة الإنفاقية في محاولة لتنمية القطاع الزراعي بصفة عامة مع التركيزعلي سبل تنمية قطاع زراعة وتصنيع وتسويق القطنوذلك من خلال عدة وسائل منها :

- التوسع في إستصلاح الأراضي وزيادة المساحة المنزرعة من الأقطان قصيرة التيلة

إذا كنا نسعي لتنمية قطاع القطن والصناعات القائمة عليه فلا بد من زيادة المساحة المنزرعة منه التي وصلت الي حوالي(١٣٠)ألف فدان موسم ٢٠١٦ بعد أن كانت تتراوح بين مليون ومليون ونصف فدان في حقبة الثمانينيات ، بحيث يكون للقطن نصيب في الأراضي الجديدة وأن يتم وضع تصور لزراعة أصناف القطن قصير التيلة في هذه الأراضي بنظام التجمعات الزراعية وإتباع الأساليب الزراعية الحديثة بها بداية من الزراعة حتي الجني.

ويمكن تحديد مناطق منفصلة من الأراضي المستصلحة لزراعة أصناف القطن المختلفة ضمانا لعدم خلط الأصناف، مع الأخذ في الإعتبار أنه يتوافر لهذه الأراضي ميزة إمكانية تنفيذ إستراتيجية التكامل بين زراعة القطن والصناعات القائمة عليه من خلال توفير البنية الأساسية اللازمة لإقامة مشروعات التصنيع الزراعي بتلك المناطق أو المناطق القريبة منها مع الأخذ في الإعتبار تناسب الموقع مع وصول المنتج النهائي للأسواق للاستهلاك المحلي والعالمي بتكلفة إقتصادية بحيث يتزامن نهوض كل من مشروعات الزراعة والتصنيع الزراعي معاًومما سبق عرضه يتضح لنا الخطوط الاساسية للسياسة الانفاقية اللازم إتباعها في هذا الشأن وهى تكثف الحكومة لجهودها لحماية المتوافر ذلك نتيجة طبيعية في ظل عدم توافرة آلية لتجميع مدخرات صغار المزارعين في ظل إنعدام وجود التعاونيات الذاتية ، و بذلك أصبح البنك أهم جهات إستنزاف موارد القطاع الزراعي لصالح مرتبات موظفيه [٤٣] .

وبذلك لم يكن للبنك سياسة عامة تراعي و تعالج مديونيات المتعثرين و غير القادرين علي السداد , و أصبح المتبع تسوية حالات التعثر للمنتجين غير القادرين كلُ علي حدي أي دراسة كل حالة منفردة في الفترة قبل تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادي .

السياسات المالية المقترحة(إنفاقية – ضريبية – إئتمانية)

من خلال إستعراض السياسة المالية القائمة نري أن هناك قصوريشوب مسار السياسة المالية المطبقة حالياً فيقطاع القطن المصري شأنه في ذلك كافة السياسات الزراعية والتسويقية والصناعية ، ولذلك يتطلب الأمر تصحيح السياسة المالية المطبقة حالياً والقضاء علي تلك العيوب التيإعترت تطبيقها وقد تكون بعض بنود السياسة المالية القائمة تحتاج الي تعديل أو الغاء وصولاً في النهاية الي سياسة مالية مقترحة قادرة علي تنمية قطاع زراعةوتصنيع وتصدير القطن من خلال إقتراح السياسات المالية التي تساهم في توفير الآثار الإقتصادية والإجتماعية اللازمة لتحقيق الهدف من الدراسة وهوالنهوض بقطاعات القطن المصري .

- **السياسة الإنفاقية المقترحة**

[٤٣]- المزيد من التفاصيل يرجع الي :أ.د.محمد عمر ابودوح: إمكانيات السياسات المالية في تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في مصر في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية .

وتوفير وسائل نقل أكثر راحة وحوافز تميزية للإنتقال الي تلك المصانع .

- النهوض ببرامج البحوث الزراعية

البحث العلمي في مجال الزراعة هو المحرك لكل الأنشطة الزراعية والدافع الي التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع واحداث نهوض شامل بالقطاع الزراعييجب أن تتوافر فيه عدة مقومات أساسية ومن أهمها تطويرقاعدة البيانات الإحصائية ، الإستفادة الكاملة من الطاقات العلمية البحثية المتواجدة بمراكز البحوث والجامعات ، تحديد مسؤلية كل جهة بحثية في البرامج القومية التي تقوم بها الدولة، توفيرالحوافز والإستقرار لتشجيع الباحين ،تحفيز القطاع الخاص للإستثمار في مجال البحوث الزراعية لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي خاصة بعد النجاح الذي حققته بعض الشركات الخاصة في إنتاج تقاوي العديد من المحاصيل الهامة مثل القمح والارز والذرة الشامية والخضروات وخلافه ويقترح في هذا الشأن أن تسمح الدولة للقطاع الخاص بالمشاركة في إنتاج تقاوي القطن تحت إشراف معهد البحوث الزراعية حيث تحتاج هذه العملية لتكاليف مادية كبيرة تعجز الدولة بمفردها توفيرها في ظل هذه الظروف.

وبالنسبة للقطن فانه يمكن من خلال مركز البحوث الزراعية المحافظة علي أصناف القطن المنزرعة حالياً والعمل علي منع خلط بذور وأصناف القطن المختلفة وتحديث السلالات وإستنباط أصناف جديدة ذات صفات طبيعية وغزلية مرتفعة وغزيرة الإنتاجية ومقاومة للآفات والأمراض أيضاً العمل من الأراضي الزراعية وايضاً تكثيف الجهود لإستصلاح مزيد من الأراضي .

- النهوض بالعمالة الزراعية والصناعية

تتميز مصر بتوافر الأيدي العاملة ولكن ينقصها التوجيه الصحيح ويتضح لنا من الدراسة أهمية العنصر البشريوحجم العمالة المرتبطة بقطاعات القطن مابين زراعة وصناعة وتصدير ،ولذلك فإن الأمر يتطلب النهوض بها، والعمل علي تطبيق برامج الضمان الإجتماعي للعاملين بهذا القطاع ، أيضا العمل علي إدراجهم تحت مظلة التامين الصحي أسوة بالعاملين بالقطاعات الأخري وتطوير نظم التعليم وبرامج الإرشاد والتدريب بما يتناسب وإحتياجات سوق العمل .

ومن هنا تأتي أهمية دور الانفاق العام لتطوير وتحسين المستوي المعيشي للمزارعين وذلك للحفاظ علي الأيدي العاملة في هذا القطاع والحد من الهجرة من الريف الي المدن مما يساعد القطاع الزراعي علي الإحتفاظ بالعنصر البشري ذو الخبرة والكفاءة ، فلا فائدة ترجي من برامج النهوض بالقطاع الزراعي في مجالات الإستصلاح والبنية الأساسية وغيرها مالم تصحح نظرة المجتمع للعاملين بهذا القطاع .

أما بالنسبة للعمالة الصناعية والتي تعمل في مصانع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فنظراً لبرنامج الخصخصة ونظام المعاش المبكر االذي إنتهجته الدولة في أوائل هذا القرن فقد أدي ذلك الي إختلال في نوعية هذه العمالة ومما لايدع مجال للشك أن للسياسة الانفاقية دور هام في العمل علي نقل العاملين المتواجدين في المصانع المتوقفة عن العمل الي المصانع التي تعمل في نفس المجال

تطبيق برامج لدعم الأقطان بهدف حماية المنتجين تجاه تقلبات الأسعار العالمية للأقطان باساليب متعددة منها:المدفوعات المباشرة (إعتماداً علي المساحة المنزرعة وليس علي أسعار السوق)،مدفوعات عجز القروض(وهي تدفع عندما تكون أسعار السوق أقل من قيمة القروض)،المدفوعات الدورية الغير مباشرة (تعتمد علي المساحة والإنتاجية عندما يكون السعر الفعلي أقل من السعر المستهدف) ، دعم تأمين المحصول (ويتم إتباعه لحماية المنتجين من الخسائر في إنتاجية المحصول التي تسببها الكوارث الطبيعية). برنامج دعم التصدير (تدعم الولايات المتحدة صادرات أقطان البيما)

وهذا و قد تم إتباع مثل هذه الأساليب في مصرالموسم الزراعي ٢٠١٥ عندما غمرت مياه الامطار الحقول الزراعية ومنها حقول الأقطان قبل الجني مباشرة وتدخلت الدولة بقرار من مجلس الوزراء لتعويض المتضررين بدفع (٢٠٠٠) جنيه/فدان للمحاصيل الحقلية و(١٨٠٠) جنيه/فدان لمحصول القطن ،

الحكومة الصينية: حيث تفرض قيود علي حجم الأقطان المستوردة وقيمتها من خلال تطبيقإجراءات حماية الحدود طبقاً للحصص النسبية والرسوم المتناقصة.

الهند: ويستفيد المزارعون في الهند من قرار الحكومة بإسقاط ديون المزارعين والدعم علي الأسمدة بالإضافة لذلك تقدم الحكومة دعم لإنتاج القطن من خلال العديد من البرامج مثل تطوير البنية التحتية لعمليات الإنتاج وتوزيع التقاوي ذات الجودة العالية .

علي إستنباط أصناف قطن قصيرة العمر منخفضة إستهلاك المياه يمكن جنيها آلياً .

ونظراً للكميات الكبيرة المستهلكة من المياه لزراعة بعض المحاصيل فإنه يقع علي عاتق السياسةالإنفاقية دور كبير في هذا الشأن وبخاصة في مجال البحوث التي تستهدف إستنباط سلالات جديدة من المحاصيل قليلة الإستخدام وتتحمل الجفاف والعطش وذات عمر قصير وذلك بالإضافة الي تطوير اساليب الري ،ومن الأهمية بمكان أن تعطي السياسة الإنفاقية مزيداً من الإهتمام والإتجاه لمعالجة فواقد المياه في مصر.

- تصحيح مسارالسياسة الانفاقية الخاصة بالدعم الذي تقدمه الدولة لمحصول القطن

طبقاً لما إتضح عند أستعراض السياسة الإنفاقية المطبقة من جانب الدولة حالياً لدعم محصول القطن وما تبين أنها لم تكن نتيجة دراسات هادفة متأنية وأنما كانت لمعالجة مشاكل طارئة لذا لم تحقق الهدف المرجو منها وهو وقف تدهور حال محصول القطن في مصر،لذا فإن الأمر يستوجب إقتراحسياسة انفاقية تساهم في تصويب مسار الدعم الذي يقدم من جانب الدولة لمحصول القطن لتلافي السلبيات التي حدثت سابقاَ.

ويمكن من خلال السياسة الإنفاقية النظر في مدي إمكانية تطبيق برامج بعض الدول التي تنتج اقطان منافسة للاقطان المصريةحيث أتضح **أن** كثير من الدول تقوم بتقديم دعم لمنتجي القطن لديها وعلي رأس هذه الدول الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي مما زاد من القدرة التنافسية لأقطان تلك الدول في منافسة القطن المصري، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدعم القطن من خلال

من أول سبتمبر من كل عام وحتي تاريخ البيع للتصديرأو المغازل المحلية

وتتولي إدراة الصندوق لجنة دائمة تسمي اللجنة الدائمة لصندوق موازنة أسعار القطن ويصدر بها قرار من الوزير المختص ويوكل اليها تحديد أسعار الحد الأدني لإستلام الأقطان من المنتجين سنوياً وإعلانها قبل ميعاد الزراعة وذلك بناء علي تكاليف الإنتاج لكل صنف من أصناف القطن والعائد من الفدان من زراعة المحاصيل البديلة، تحديد الفرق بين أسعار القطن من المنتج وأسعار بيعه للتصدير أو الإستهلاك المحلي ووضع الألية الخاصة لسداد هذه الفروق لأربابها أو تحصيلها لحساب الصندوق ،متابعة حركة التسليمات للمغازل المحلية والتصدير والفضلة المتبقية في نهاية الموسم في ٩/١ من كل عام ،ويكون للصندوق موازنة خاصة به وتبدأ السنة المالية له ببداية السنة المالية للدولة في ١/١ من كل عام وتنتهي بانتهائها في ١٢/٣١ من كل عام وتودع أموال الصندوق في حساب خاص بأحد البنوك التجارية التي تنتهي بانتهائها في ١٢/٣١ من كل عام .

ومصادر تمويل هذا الصندوق تكون من خلال ما تخصصه الدولة أو تضعه تحت تصرفه من أموال، الفروق التي يحصلها الصندوق من أعضاؤه والناتجة من زيادة الاسعار عن أسعار الحد الأدني لإستلام الأقطان من المنتجين ،مايؤول الي الصندوق من حصيلة الغرامات والجزاءات التي تسدد عن طريق الأطراف المتداولة والمتعاملة في القطن،ما يخصص للصندوق بالإتفاق بين الوزير المختص ووزير المالية من رسوم وضرائب مفروضة أو تفرض مستقبلا علي تداول الأقطان ،الرسوم التي تقرر لصالح الصندوق تنفيذاً لهذا القانون وما يتقرر

الإتحاد الأوروبي: يتم تقديم دعم إنتاج علي المساحات المنزرعة والحد الأقصي للمساحات المؤهلة للحصول علي هذا الدعم (٢٥٠) ألف هكتار في اليونان و٤٨ ألف هكتار في أسبانيا (الهكتار ٢,٣٨٠ فدان) ومن أجل الحصول علي الدعم يجب أن تكون المساحة ضمن الأراضي الزراعية المرخص لها زراعة القطن .

أيضاَ من خلال السياسة الإنفاقية يجب علي الدولة إصدار تشريع يحدد قواعد صرف الدعم لمحصول القطن يوضح به أُسس وقواعد صرفه والجهات المستفيدة منه (يفضل أن يكون الدعم موجه لخفض أسعار الأقطان المسلمة للمغازل المحلية وذلك حتي تستطيع منافسة أسعار الأقطان المستوردة المدعومة من دول انتاجها) ولايتعارض مع الإتفاقيات الدولية المنظمة لصرف الدعم ، وذلك حتي تتحقق الفائدة المرجوه من صرفه .

- إنشاء صندوق لموازنة أسعار القطن المصري

أصبح إنشاء صندوق لموازنة أسعار القطن من أهم التشريعات التي يطالب بها جميع المتعاملين بقطاع القطن حيث أن ذلك سيحقق التوازن في السوق القطني ويضمن مصالح جميع المتعاملين فى هذا القطاع وتكون له الشخصية الإعتبارية ومركزه الرئيسي مدينة الإسكندرية ومن أهم أهداف هذا الصندوق ،توفير الضمان وتحقيق التوازن لكافة المتعاملين في السوق القطنية ،تحديد أسعار فضلة القطن في نهاية الموسم القطني (٩/١ من كل عام) والفروق التي يجب أن تسدد لحائز القطن أو تورد منه للصندوق وذلك أعتبار

- الإتجاه الي تصدير الأقطان في صورة غزول ومنسوجات وملابس جاهزة لزيادة القيمة المضافة

إذا كنا قد أوضحنا إقتراح إستراتيجية جديدة لتصدير الأقطان الخام للخارج فهذا لايعني أننا نشجع ذلك حيث أن هذا يجب أن يتم كمرحلة إنتقالية تعدل فيها الأُمور وتتخذ الإجراءات بشان ضخ إستثمارات جديدة في قطاع الغزل والنسيج لكي يستوعب هذا القطاع إجمالي إنتاج مصر من الأقطان حتي يمكن تصديرها في صورة غزول ومنسوجات وملابس جاهزة لما في ذلك من زيادة في القيمة المضافة التي تصل في بعض المراحل الي(٤٠٠%) لذا يجب الإشارة لدور الإنفاق الحكومي في تنمية هذه الصناعات النسيجية القطنية من غزل ونسيج، وكذا المنتجات القطنية الجاهزة من ملابس جاهزة وتريكوولتنمية الصادرات القطنية المصنعة يجب أن يكون هناك دور ملموس وفعال للسياسة الإنفاقية عن طريق تقديم دعم لصادرات هذا القطاع وأن يتم بصفة دورية مراجعة هذا الدعم لزيادته أو خفضه طبقاً لحالة السوق العالمي وتذبذب اسعار الغزول والمنسوجات مع ربط صرف هذا الدعم مع تداول حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي من خلال الجهاز المصرفي الحكومي بحيث لا يستفيد منه سوي المصدرين الذين يتم تداول حصيلة صادراتهم من العملة الصعبة من خلال الجهاز المصرفي الحكومي ويجبصياغة برنامج لإعادة تاهيل الصناعة المصرية يجعلها قادرة علي تحقيق مستويات افضل ،وخلق البيئة المناسبة لرفع مستوي تنافسية هذه الصادرات في الأسواق فرضه مستقبلاً وما يقدم من مساعدات وإعانات وهبات وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لذلك .

- إقتراح إستراتيجية جديدة لتصدير الاقطان الخام للخارج

يمكن من خلال السياسة الانفاقية مضاعفة صادرات القطن الخام بوضع استراتيجية جديدة لتصديره والإعلان عنه وذلك عن طريقوضع خطة طويلة المدي لزراعة وإنتاج وتسويق وتصدير القطن المصري تكون واضحة المعالم معلنه لكافة الجهات المتعاملة فيه داخلياً وخارجياً يوضح فيها المساحة المخطط زراعتها وتحديد حد أدني لسعر إستلام القطن وإجمالي الناتج والكميات المتوقع إستهلاكها محلياً والكميات المعروضة للتصدير وذلك حتي تكون الأُمور واضحة لجميع المتعاملين في القطن المصري ليتمكنوا من وضع خططتهم علي أُسس سليمة.

ومن السياسات الإنفاقية المقترحة في هذا الشان ايضاً العمل علي إستعادة مصر لبعض الأسواق العالمية التقليدية التي يصدر اليها القطن المصري عن طريق تكثيف البرامج الدعائية وخاصة للأصناف الجديدة المستنبطة والعمل علي فتح أسواق جديدة وبأسعار منافسة والإلتزام بالتعاقدات المتفق عليها مع تفعيل شعار اللوجو عالمياً ووضع نظام صارم لإستخدامة لمنع التلاعب الحادث في أسواق القطن الأن , أيضاً يجب من خلال السياسة الإنفاقية الإهتمام بالدراسات الخاصة بالإسواق العالمية وأسعار الأقطان المنافسة ، والخطط التصديرية التي تنتهجها الدول المنتجة للقطن المنافس للقطن المصري .

عالية الإنتاجية والنوعية والتوسع في إستخدام الأساليب الزراعية الحديثة حيث أن ذلك سوف يؤدي إلي زيادة إنتاجية الفدان وإنتاج أقطان ذات نوعية وخواص غزلية مرغوبة محلياً وعالمياً وبالتالي زيادة دخل المزارع وإرتفاع العائد الاقتصادي للدولة من خلال تصديره.

- **الضريبة العامة علي المبيعات وضريبة القيمة المضافة**

التطبيق العملي لضريبة الإستهلاك أسفر عن وجود مشاكل وثغرات وتم تطويره بقانون الضريبة العامة علي المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١لسنة ١٩٩١ ، ونظراً لما تمر به مصر من مرحلة دقيقة تحتاج فيها الي تحسين صورتها عالمياً ومواكبة التطور العلمي وجذب المزيد من الإستثمارات كان لابد من التفكير في تطبيق نظام ضريبي يراعي فيه المعايير الدولية، ومن هنا نشأت فكرة النظر في الأنتقال الي ضريبة القيمة المضافة بدلاً من الضريبة العامة علي المبيعات.

وبصدور قانون رقم(٦٧) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٥ سبتمبر الخاص بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بدلاً من الضريبة العامة علي المبيعات:

يجب دراسة تأثير هذا القانون علي قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي وذلك من خلال التطبيق الفعلي له وأن تكون هناك مرونة من جانب الدولة لتعديل أي بنود يثبت من التطبيق الفعلي أنها تؤثر بالسلب علي التنمية في هذه القطاعات حيث يخشي من تكرار الأوضاع التي حدثت عند التطبيق الفعلي للضريبة العامة علي المبيعات والتي طالما طالب الكثير من المختصين بتصويب مسارها وتعديل العالمية ، إعتماداً علي مايتوافر من مزايا تنافسية ،الأهتمام برفع جودة المنتجات الصناعية القطنية المصرية وتعميم تطبيق نظام الجودة الشاملة ايزو ٩٠٠٠ ، وفي ظل الحراك السياسي والإقتصادي الحالي لمصر يجب علي الحكومة المصرية عقد إتفاقيات دورية والتوسع فيها مع دول التكتلات الإقتصادية المختلفة ، والتوسع في فتح أسواق جديدة للمنتجات القطنية المصنعة ، تأهيل الكوادر الفنية المدربة عن طريق الإهتمام بالتعليم المهني والجامعي لتخريج وتأهيل كوادر فنية ذات تدريب عالي ، حتي تستطيع القيام بنهضة صناعية وتكنولوجية تنعكس إيجابياًعلي جودة المنتجات المصدرة.

السياسة الضريبة المقترحة

- **ضريبة الأطيان الزراعية المقترحة**

من الضروري تعديل الضرائب القائمة وإقتراح بعض الصور والفنون الضريبية بمايمكن السياسة الضريبة من الإستخدام الامثل للموارد في قطاع الزراعة ،وتحقيق العدالة الضريبية بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الأُخري غير الإقتصادية، وبما يوفر القدرة التنافسية بين المنتجات المحلية والمستوردة في إشباع إحتياجات السوق المحلي لأغراض الإستهلاك , وفرض ضريبة نسبية نوعية علي صافي الإنتاج الزراعي سوف يجعل عبء الضريبة متناسباً مع ما يمكن تحقيقه من الإستغلال الامثل للإمكانيات والطاقات الكامنة في القطاع الزراعي الذي يذخر بالطاقات والإمكانيات التي من شأنها زيادة الناتج المقدر للأرض الزراعية وذلك من خلال إتباع توصيات المختصيين مثال العودة الي تطبيق نظام الدورة الزراعية وزراعة أصناف القطن

- **المعاملة الجمركية المقترحة فيما يخص القطاع الزراعي**

تقترح الدراسة إجراء عدة تعديلات في المعاملة الجمركية المطبقة علي الواردات و الصادراتالزراعية وذلك لتلافي آثارها السلبية علي المنتجات الزراعية المحلية وبخاصة في ظل الدعم الذي تقدمه الكثير من الدول لمزارعيها ويقترح في هذا الشأن إدخال تعديلات علي المعاملات الجمركية للواردات من المنتجات الزراعية لأغراض الإستهلاك والتصنيع الزراعي.

ويقترح في ذلك أن يتم فرض رسوم حماية تفرض علي الواردات والمنتجات الزراعية وبخاصة التي يتم إستيرادها من الدول التي تقدم دعم لمنتجاتها الزراعية ويتيح القانون للدولة ذلك حيث أن إتفاقية الجات قد أقرت عدم تقديم دعم للمنتجات الزراعية في أي من الدول الموقعه عليها ومن شأن ذلك تشجيع المستثمرين علي أستثمار أموالهم في القطاع الزراعي حيث سيتحقق لهم هامش ربح في الإستثمار في هذا القطاع ،علي أن يتم التركيز علي فئة معينه من الواردات التي تقابلها منتجات محلية مثيلة تتميز فيها مصر بميزة نسبية في الإنتاج من حيث النوعية وهذا ينطبق علي سبيل المثال لا الحصر علي محصول القطن المصري والأُرز .

مع إتخاذ الحيطة بقدر الإمكان لكي لا تتأثر متطلبات ومستلزمات الصناعة الوطنية التي تعتمد في إنتاجها علي إستيراد المواد الخام والمواد الوسيطة من الخارج , مع التصدي لعمليات تهريب الواردات الي داخل البلاد بدون سداد رسوم جمركية والتركيز علي المناطق الحرة سواء المدن أم المناطق الصناعية الحرة حيث أنها مصدر أساسي لعمليات بعض بنودها للتغلب علي المشاكل التي حدثت من واقع التطبيق الفعلي لها.

وتجدر الإشارة هنا بأن هذه الأوضاع كانت من الأسباب التي أدت الي أنخفاض صادرات الأقطان المصرية وصادرات قطاع الغزل والنسيج من غزول ومنسوجات وملابس جاهزة وأي منتجات قطنية أُخري لزيادة أسعارها حيث أن هذه الأسعار كانت محملة بضريبة مبيعات تم سدادها في مراحل مختلفة بداية من أستلام الأقطان الزهر من المزارعين حتي إعدادها للتصدير للخارج وفي أغلب الأحيان كان من الصعوبة بمكان رد هذه الضريبة بسبب الإجراءات الروتينية الصعبة لردها.

وفلسفة الضريبة علي القيمة المضافة كما هو موضح بدباجة إصدار القانون الخاص بها تقوم علي أساس الخضوع الكامل مع الخصم الكامل أي خضوع كافة السلع والخدمات للضريبة مع خصم الضريبة السابق سدادها علي مدخلات تلك السلع والخدمات ويتم حساب الضريبة علي سعر البيع بحيث تفرض علي كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة أو الخدمة مع خصم ماسبق أداؤه من ضريبة في المرحلة أو المراحل السابقة ، مما يجعلها ضريبة غير تراكمية لأنها تفرض في النهاية علي الإستهلاك النهائي فيقل عبئها النهائي بخلاف الضريبة العامة علي المبيعات والتي تفرض تراكمية ولا تسمح بخصم الضريبة إلا في حدود معينة .

ويأُمل أن تحقق ضريبة القيمة المضافة عند تطبيقها العدالة في توزيع العبء الضريبي على القطاعات الإقتصادية المختلفة في مصر ،ومن جانب آخر لابد أن يحظى كل من سعر الضريبة وهيكلها الجديد بالقبول السياسي من جانب جماهير الشعب المصري .

أحكام منظمة التجارة العالمية والإتفاقيات الدولية الأُخري المنظمة لهذه الأمور.

- **إدخال تعديلات علي المعاملات الجمركية للواردات من العدد والآلات الزراعية**

تعتبر التجهيزات الرسمالية من عدد وآلات وخطوط أنتاج وقطع الغيار اللازمة لأي مشروع صناعي وبخاصة في قطاع التصنيع الزراعي وعلي رأسها صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من أهم مكونات المشروع ولكون الغالبية العظمي من هذه التجهيزات الرأسمالية يتم جلبها من الخارج فيجب النظر بعين الإعتبار الي المعاملة الضريبية المطبقة علي هذه التجهيزات سواء كانت هذه التجهيزات مؤجرة او مشتراه , ويقترح أيضاً أن تشجع الدولة الإستثمار في مجال إنتاج الآلات والمعدات وبخاصة تلك التي لاتتطلب أستثمارات كبيرة وأن يتم الاستفادة بالإتفاقيات المبرمة مع بعض الدول التي تنتج مثل هذه الالآت لإنشاء فروع لإنتاج هذه الآلات في مصر وذلك مثلما حدث في مجال السيارت .

- **الضرائب والرسوم في مراحل الإنتاج والتسويق**

يلاحظ تعدد أشكال وأنواع الضرائب والرسوم في مراحل تداول الأقطان منذ إستلامها من المنتج وحتي تسليمها للمغازل المحلية أو تصديرها للخارج ومن الضروري إعادة النظر في تلك الضرائب والرسوم خاصة الرسوم العشوائية التي يفرضها الوزراء والمحافظين ورؤساء الهيئات الحكومية ومماهو جدير بالذكر أن قنطار القطن الزهر الذي يتراوح سعره ما بين ألف وألف وخمسمائة جنيه يتكلف مصاريف تسويقية منذ إستلامه من المنتج التهريب وبخاصة منتجات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة كما يتطلب الأمر تشديد الرقابة علي السلع الواردة الي مصر بنظام السماح المؤقت أو الدروباك حيث أنها لم يسبق تسديد أي جمارك عليها .

- **التعريفة الجمركية علي الصادرات من المنتجات الزراعية والتصنيع الزراعي**

من الأهمية بمكان تطوير النظم الجمركية الضريبة الهادفة الي تشجيع التصنيع للتصدير وبخاصة الصادرات من المنتجات النهائية وينطبق ذلك علي صادرات الأقطان الخام وكذا صادرات الغزل والأقمشة والملابس الجاهزة ،مع الأخذ في الإعتبار ضرورة تقرير معاملة ضريبية تمييزية علي صادرات هذا القطاع التي يمكن تقسيمها الي صادرات القطن الخام الذي يقترح أن يفرض علية أعلي تعريفة جمركية عند تصديره للخارج بأعتباره مادة خام أولية وصادرات الغزول القطنية والتي يقترح أن يفرض عليها تعريفة جمركية تقل عن تلك المفروضة علي صادرات القطن الخام علي أعتبار أنه قد تم تصنيعه وذادت القيمة المضافة له أما بشأن صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة فيقترح أن تكون التعريفة الجمركية الخاصة بها عند التصدير (صفر%) بأعتبار أنها قد حصلت علي أعلي قيمة مضافة وكل هذا سوف يقلل من تكاليف إنتاج هذه السلع مما يجعلها تحقق قدرة تنافسية عالية في الأسواق الخارجية .

كما يقترح سداد التعريفة الجمركية علي صادرات الأقطان الخام بالعملة الصعبة بدلاً من العملة المحلية وذلك تشجيعاً علي عدم تصدير الأقطان الخام وتفضيل تصديرها علي هيئة غزول وأقمشة مع الأخذ في الأعتبارعدم تعارض ذلك مع

الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى[٤٤] , وبذلك صوبت الدولة مسار البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وأصبح تحت إشراف البنك المركزي بعد أن كان يتبع وزارة الزراعة كبنك متخصص ولا يتم الإشراف عليه من البنك المركزى رغم تحول نشاطه فى السنوات الأخيرة إلى الأنشطة التجارية.

ومع إعادة الهيكلة الجارية يتطلب الأمر تعديل سياسة التعامل مع المزارعين وعمليات إقراضهم والتعامل معالمتعثرينوالنظر في الغاء سياسة تدوير القروض المكلفة عليهم ، و إصلاح وتطوير شبكة فروع البنك التى يصل عددها إلى(١٢١٠) فرع وإعادة تقييم الأصول الثابتة للبنك والتي تم إهدار الكثير منها والمتمثلة فى أراضيالشون والمخازن التي تجوب المحافظات بطولها وعرضها.

وفى ضوء ذلك ومن خلال السياسة الإئتمانية وبعد قرار ضم بنك التنمية والإئتمان الزراعي الي البنك المركزي يمكن توضيح المقترحاتوالتي يمكن ان تساهم في اداء أفضل للبنك ومنهاتطوير نشاط فروع بنك التنمية والإئتمان الزراعى من خلال العمل على جذب المدخرات وتوسيع قاعدة خدماته , بحث مدي إمكانية مساهمة بنك التنمية والإئتمان الزراعي بعد إعادة هيكلته في المساهمة في إنشاء بنوك تعاونية وشركات تعاونية بتمويل ذاتى تتعامل تحت اشراف البنك ومن خلاله , دعم الدولة للمزارعين من خلال الصناديق الزراعية والتى تضمن حد أدنى لأسعار الزروع، مع إعفاءبعض الزراع المتعثرين من جزء من ديونهم ، وإعادة جدولة باقى الديون المستحقة عليهم , تعديل اللوائح والقوانين التى تحكم العمل ببنوك القرى بحيث وحتي حليجه تبلغ حوالي مأتان وخمسون جنيها ، (٧٥%) منها رسوم لجهات حكومية ، سواء كانت رسوم مفروضة من وزارة الزراعة أو هيئة التحكيم واختبارات القطن أو مصلحة الدمغة والموازين أو المحافظات أو معهد البحوث وخلافه ويتضح مما سبق أن هناك رسوم تقترب من(٢٠%)من قيمة القطن،وهذه بالطبع مبالغ كبيرة تؤدي الي التأثير علي زيادة سعر الأقطان المصرية وعدم مقدرتها علي المنافسة العالمية .

السياسة الإئتمانية المقترحة

من خلال ماتم سرده من بداية إتجاه الدولة لتوفير تمويل للمزارعين و قيام بنك التنمية والإئتمان الزراعي بهذا الدور وما إتضح من ظهور عدة مشاكل في هذا الشأن وإضطرار الدولة للتدخل في أوقات عديدة لتصحيح مسار البنك وأُعيد تقيم أوضاع بنك الإئتمان والتنمية الزراعي حيث جاء قرار الحكومة بإعادة هيكلة البنك بعد أن طالت عملياته المصرفية موجة كبيرة من الفساد تحملها المتعاملون معه وتحول نشاطه من تقديم يد العون للفلاح المصرى والنهوض بالزراعة كأساس لإنشاء البنك ليصبح قيوداً وسلاسل تكبل المتعاملين معه فى القروض أو خدمات الإئتمان التى منحها إياهم،وإتسمت محاولات الحكومة لإصلاح البنك وتصحيح مساره بعدم الجدية في أوقات كثيرة إلى أن قررت الحكومة مؤخراً إعادة الهيكلة لبنك الفلاحين.

وأعلن مجلس الوزراء أنه فى إطار إهتمام الدولة بالتنمية الريفية والزراعة، وتوفير كافة الإحتياجات اللازمة لهذا المجال، والسعى لتطوير والنهوض بالقطاعات المرتبطة بهذا المجال،فقد وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون البنك الزراعى المصرى،الذى ينص على إعادة هيكلة البنك

[٤٤]- الجريدة الرسمية قرار رئيس الجمهورية بضم بنك التنمية والإئتمان الزراعي اغسطس ٢٠١٦ .

بأسعار معلنة مسبقا من قبل الدولة خاصة للمنتجات الغذائيــة والإســتراتيجية مــثلالقطن وقصــب الســكر والقمح والذرة طبقاً لما نص عليه الدستور، على أن تكون تلك الأسعار مربحة للمزارع، وأن يتم تقدير تكلفة الإنتاج مع وجود هامش ربح يزيد بزيادة الأهمية الإستراتيجية للمحصول حتى يتسنى للمزارع الإستمرار فى إنتاج مثل تلك المنتجات وعدم تعرضه للخسارة.

ويمكن في مجال تنمية تمويل الصادرات من القطن المصري ومن خلال السياسة الإئتمانية الجديدة المقترحة للبنك أن يتم تخصيص نسبة من موارد الدوله لدعم فوائد الإئتمان التصديري لخفض تكلفة التمويل المصرفي لتجارة الاقطان، وذلك يلزمه توفير موارد مالية من الدولة للمساهمة في تدعيم شركات تصدير الاقطان، والمكاتب التجارية ، والشركات المتخصصة في مجال إئتمان تمويل صادراتالقطن ، وخفض التكاليف المصرفية المرتبطة بعمليات التصدير، مع الإستفادة القصوي من البرامج التمويلية الميسرة للتصدير التي تطبقها مؤسسات إقليمية تشارك مصر في عضويتها , كما أنه من المقترح إتباع سياسة لسعر الصرف تهدف الي حماية القدرة التنافسية للإنتاج والصادرات، ايضاً ضرورة وضع إستراتيجية معينه لمواجهة التقلبات النقدية في أسعار العملات الأجنبية ، وذلك لإرتباط أسعار القطن بهذه العملات وخاصة الدولار .

إن نجاح السياسات الإنفاقية والضريبية المقترحة سوف تسهم في تحسين البنية الأساسية اللازمة لزراعة وتسويق وتصنيع وتصدير القطن المصري بما ينعكس علي ترشيد تكاليف إنتاجه عن طريق التوجه الي المصادر التمويلية في العمليات الإنتاجية والتسويقية ، ونجاح السياسات الإنفاقية تتصف بمرونة أكبر فى التعامل المصرفى وفقاً للمتغيرات الطارئة والتى يكون الإنتاج الزراعى أكثر عرضة لها , إطالة فترة السماح لسداد القرض، فإذا كانت الدولة تقدم المزيد من الإعفاءات والتسهيلات لرجال الأعمال يكون من الأولى تقديم بعض هذه التسهيلات والإعفاءات للمزراعين لما يمثلونه من قاعدة عريضة من المجتمع وشريحة هامة فيه, زيادة المخصصات للقروض لكافة المجالات الإنتاجية والتسويقية والتصنيع الزراعى ، بما يضمن تحسين مستوى دخول المزارعين، زيادة رأس مال البنك من خلال تخصيص نسبة من الودائع بالبنوك التجارية بسعر فائدة منخفض لدعم الإئتمان الزراعى والسماح للبنك بفتح حسابات جارية للأفراد بدلاً من الإقتصار على دفاتر التوفير.

ومن أهم المقترحات لتنظيم العلاقة بين المزارعين وبنك التنمية والإئتمان الزراعي بعد قرارنقل تبعيته الي البنك المركزيأنيكون من أهم أولوياته تمويل المشروعات ذات دورة رأس المال القصيرة ومخاطر محدودة وذات عائد سريع، حتى يتسنى أن يتم الحصول على أصل الدين والفوائد فى أسرع وقت ممكن وبالتالى عدم الوقوع فى مسائل متعلقة بالتعثر , التركيز على تقديم القروض العينية والحد من تقديم القروض النقدية الى المزارعين حتى يتسنى للمزارعين إستخدام تلك القروض فى أغراض الإنتاج، بدلا من أغراض الإستهلاك، وبالتالى عدم القدرة على السداد عند وجوب فترة السداد للقرض ، مع تعظيم دور البنك في تقديم وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى إلى المزارعين، بدلا من ترك المزارعين فريسة فى إيدى تجار مستلزمات الإنتاج الزراعى، خاصة صغار المنتجين الزراعين , أن يقوم البنك بإستلام المنتجات الزراعية من المزارعين

٧. **حازم توفيق الزنقلي:** دراسة إقتصادية لصادرات القطن المصري ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٥.
٨. **أ.د حامد عبد المجيد دراز:** إصلاح الضريبة الزراعية أساس التنمية الإقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٦.
٩. **أ.د حامد عبد الحميد دراز:** السياسات المالية ، الدار الجامعية ٢٠٠٤.
١٠. **حسن عبد الغفور العباسي ، سمية مصطفي إسماعيل:** تحليل السياسات الزراعية للقطن المصري ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي ، المجلد الثامن عشر ، العدد الرابع، ٢٠٠٨.
١١. **داليا عادل رمضان الزيادي:** دور الجودة الشاملة في تنمية الصادرات المصرية مع التطبيق على قطاع الغزل و النسيج , رسالة ماجستير،كلية التجارة ،جامعة عين شمس، ٢٠٠٦.
١٢. **رونالد كرينز:** تحرير سوق القطن في مصر (١٩٩٣-١٩٩٧) وزارة الزراعة البرنامج المصري الألماني لتطوير قطاع القطن ، تقرير المشروع رقم (٤١) يونيو ١٩٩٧.
١٣. **سامح وحيد مرسي:** دراسة إقتصادية لأثر السياسات المتبعة في قطاع القطن المصري، رسالة ماجستير، كلية الزراعة جامعة المنصورة ،٢٠٠٥ .
١٤. **صابر شعبان عبد الجيد فرغلي:** دراسة تحليلية لإقتصاديات الأقطان المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة المنيا ، ٢٠٠٢.
١٥. **عبد الله محمود عبد المقصود:** الطلب علي الأقطان المصرية في الأسواق العالمية ، **والضريبية يساعد علي الوصول الي هذه السياسة الإئتمانية المقترحة بصورة تلقائية وايضاً التكامل بين مكونات السياسات المالية سوف يتيح إمكانية أكبر للتطبيق وهو ما سوف يتضح من إستقراء الجوانب الأُخري للسياسة المالية وبصفة خاصة السياسة الضريبية بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة .**

المراجع العربية

١. **أحمد عبد المولي:** صادرات القطن المصرية (دراسة في جغرافية التجارة) رسالة دكتوراة، كلية الاداب ، جامعة طنطا ،٢٠٠٦.
٢. **إسلام محمد علي:** دراسة تحليلية لإقتصاديات القطن المصري وأهم الصناعات ذات الصلة ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ،جامعة الأسكندرية ،٢٠١٥ .
٣. **أ.د. المرسي السيد حجازي ، أ.د. سعيد عبد العزيز عتمان:** النظم الضريبية ، دار فاروس العلمية، ٢٠٠٩.
٤. **أماني عبد المجيد إبراهيم:** إقتصاديات إنتاج القطن في مصر ، رسالة دكتوراة ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.
٥. **إيمان فريد أمين:** دراسة لتطوير دور بعض المؤسسات الزراعية في إقتصاديات القطن المصري، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس ٢٠٠٨.
٦. **أيمن زيدان عبد الحميد:** الأهمية النسبية للصادرات المصرية القطنية وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ، رسالة ماجستير كلية الزراعة جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢.

في الأسواق العالمية، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الثاني ، ٢٠١١.

٢٤. **د.ناصر محمد عبد العال:** دراسة إقتصادية لإنتاج الأقطان المصرية، رسالة دكتوراة كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩.

٢٥. **د.وائل عبد الفتاح عبد المجيد:** دراسة إقتصادية لسوق القطن العالمي مع الإشارة بصفة خاصة إلي القطن المصري ، رسالة دكتوراة ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس، ٢٠١١.

٢٦. **د.هدي عباس محمد:** أثر سياسة التحرر الإقتصادي علي القطن المصري ، رسالة دكتوراة ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة،٢٠٠٢.

٢٧. **أ.د محمد عمر أبو دوح:** إمكانيات السياسات المالية في تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في مصر في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية ، رسالة دكتوراة ، جامعة الأسكندرية ،٢٠٠٢.

٢٨. **محمد محمد السيد سليم:** دراسة إقتصادية للطلب علي القطن المصري ، رسالة دكتوراة ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ،٢٠١٠.

٢٩. **مصطفي محمد محمد علي:** إقتصاديات التجارة الخارجية للقطن المصري ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ،٢٠١٥.

٣٠. **مي موسي محمد:** إقتصاديات تسويق محصول القطن في مصر ، رسالة ماجسير، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٢.

رسالة دكتوراة ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣.

١٦. **عبدالمنعم محمود قاووق:** تسويق القطن و الاجهزة المشتغلة به في الماضي و الحاضر, مطابع السفير، ١٩٩٨.

١٧. **عزام عبد الطيف:** دراسة إقتصادية لمحصول القطن في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير ،كلية الزراعة ، جامعة طنطا،٢٠٠٤.

١٨. **عفيفي علي عفيفي:** إقتصاديات إنتاج وتسويق القطن في محافظة القليوبية ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق،٢٠٠٤.

١٩. **فوزي أبراهيم أبو العنين ، عبد الحميد محمد ناجي:** دراسة إقتصادية للتجارة الخارجية للقطن المصري ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي ، المجلد ٢١ ، العدد الثاني ، يونيو ٢٠١١.

٢٠. **د. محمد السيد عبد السلام ، د. محمد عبد الرحمن نجم:** القطن المصري صعوبات الحاضر وطموحات الحاضر والمستقبل ، مطبعة مودرن ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩.

٢١. **محمد خميس الزوكة:** المدخل الي الجغرافية الإقتصادية ، الطبعة الخامسة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥.

٢٢. **محمد عبد الرحيم مرعي:** أثر سياسة التحرر الإقتصادي علي إنتاج وتصدير القطن المصري المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثالث، ٢٠٠٦ .

٢٣. **محمد مصطفي عبد العاطي:** وآخرون ، الوضع التنافسي للصادرات القطنية المصرية

البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعي.

9 www.pbdac.com.eg/

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية.

10 ww.campas.gov.e g

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الادارة العامة للتجارة الخارجية.

11 www.eip.gov.eg

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، كتيب مصر فى ارقام.

www.camps.gov.eglpages.ar.aspx?pageid=١٥٣

12

وزارة الدولة للتخطيط والتنمية الاقتصادي.

13 www.mop.gov.eg

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى الزراعية.

14 www.agr-egpt.gov.eg

موقع وزارة المالية.

15 www.mof.gov.eg

المواقع الإلكترونية

1. http://ahram.org.eg/newsQ/234057
2. http://camps.gov.eg/pdf/Egypt/0/..../145pdf
3. http://cotton.org/econ/
4. http://cottoninc.com/corporate/Market-Data/MonthlyEconomicLetter/
5. http://Digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial.2014
6. http://faostat.fao.org
7. http://www.agr.egypt.eg/printpage.aspx?ent=&id=332
8. http://www.almasryalyoum.com/news/details/89916

المراجع الاجنبية

Books

1- Mona El- Tomy – Bent Hansen : The Seasonal Employment Profile in Egyptian Agriculture, INP , Memo, NO (501), October, Cairo, 1964.

2- Rick Szostak:The Causes of Economic Growth: InterdisciplinaryPerspectives, Spring, Canada, 2009.

3- United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, Sustainable Agriculture and Food Security in Asia and Pacific, 2009.

Articles &Periodical

1- Alexandria Cotton Exporter Association, the Egyptian Cotton Gazette (ALCOTEXA), differentissues.

2- F.A.O, World Bank, Egypt Agricultural Development Project, Mission Report, Cooperative Programmer, No 37-76, Egypt, 2012.

3- John Baffes: Cotton Subsidies ; the WTO , and the Cotton Problem, 2011.

4- International Cotton Advisory Committee, ICAC. World Cotton trade, 71 plenary meeting, Colombia ,2013.

5- WagdyHendy Ibrahim (Dr):Competition Between Egyptian E.L.S .Groupand AmericanPima In Japanese Cotton Market, Egyptian journal of-Agriculture Economics, Vol 2. No.2 , September, 1992.

6- Wagdy Hendy Ibrahim (Dr) : Cotton Supporting Policies In someselected Producing Countries, the Egyptian Cotton Gazette (AlCOTEXE), No,-114 – April , 2000.

Thesis

1- Hamed , A. Diraz :Taxation And Agricultural Development In The U.A-.R.(Egypt) A ph .D.Dissertation University Of Pennsylvania ,1968.

2- Iman Abdel Ghany El Bishry : International Competitiveness of the EgyptianCotton Textile and Apparel Industry , Philosophic (PhD) in Economics , Helwan University , Faculty of Commerce , Economic Department& Business Administrative , June, 2003.